HAQQI

TASNI' AL-BILAD
AL-'ARABIYAH

. 2882
. 389

2271.2882.389
Haqqi
Tasni‘ al-bilad al-‘Arabiyah

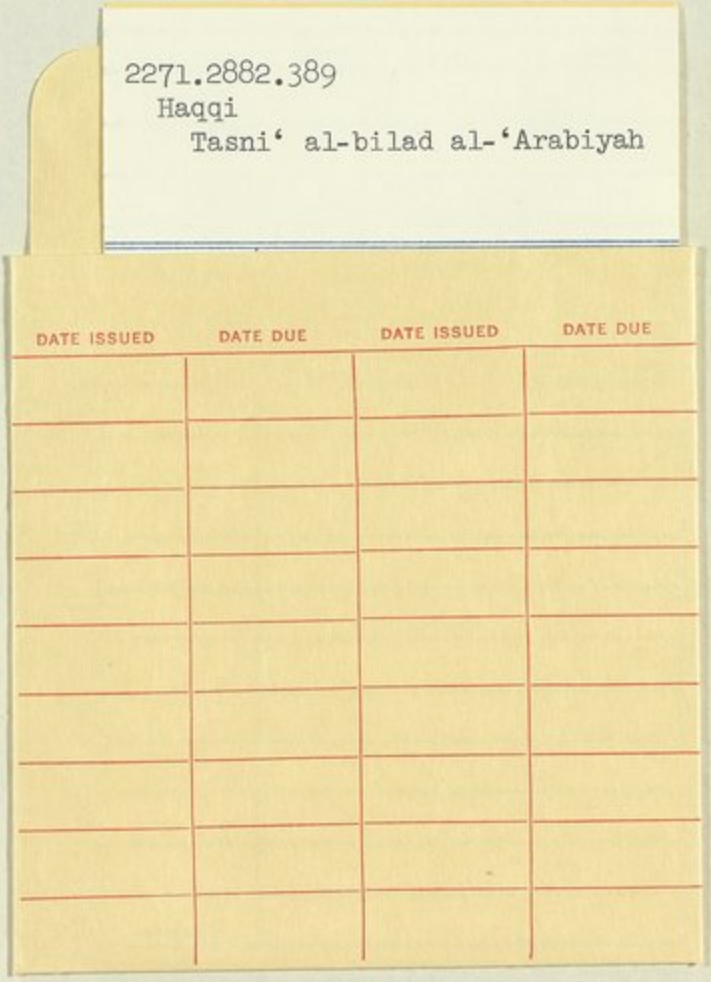

Princeton University Library
32101 072540600

Haqqī, Khayr al-Dīn

المهندس
خير الدين حقي
مجاز من مدرسة الفنون في باريس
ومدرسة الإدارة العليا في باريس
عميد كلية الهندسة في الجامعة السورية

Taṣnīʿ al-bilād al-ʿArabīyah

تصنيع البلاد العربية

قُدِّم هذا الموضوع

الى

المؤتمر الهندسي العربي السادس

المنعقد في بغداد من ١٩ - ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٥

مطبعة الثقافة - حلب : سوريا

2271
·2882
·389

الفهرس

الصفحة

المصادر

تصنيع البلاد العربية - توطئة ١

الفصل الاول - استعراض المذاهب الاقتصادية

كيف نشأت الصناعة الحديثة ٤

المذهب الفردي ٨

المذهب الفردي الثوري ١٥

المذاهب الاشتراكية ١٨

الاشتراكية الماركسية ١٩

الفصل الثاني - كيف طبقت هذه المذاهب في البلاد الصناعية

المذهب الفردي ٢٤

نتيجة تطبيق المذهب الاشتراكي ٣٤

الفصل الثالث - موازنة بين مختلف المذاهب ٤١

الفصل الرابع - الوضع الراهن للبلاد العربية ٤٦

الفصل الخامس - تقدير ثروة البلاد العربية ٥٢

الفصل السادس - برنامج تصنيع البلاد العربية ٦١

١ - برنامج التصنيع ٦٢

٢ - المبدأ الواجب اتباعه في التصنيع ٦٤

٣ - تأمين المواد الاولية اللازمة للتصنيع ٦٦

٤ - تأمين اليد العاملة الفنية ٧٠

٥ - تأمين الاموال اللازمة للتصنيع ٧٥

٦ - تأمين الانتاج بحسب المصلحة الوطنية ٨٣

٧ - توزيع الانتاج بحسب الحاجة اليه ٨٦

الفصل السابع - الخاتمة ٨٩

التصويبات ٩١

2-4-75 1945

المصادر

موجز تاريخ المذاهب والنظم الاقتصادية — للدكتور احمد السمان

محاضرات في الاقتصاد اللبناني — للدكتور البرت بدر

محاضرات في اقتصاديات الاردن — للسيد علي الدجاني

البترول — للسيد محمد زهير حمصي

تاريخ الحزب الشيوعي — للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي

نهضة سورية الزراعية — وزارة الزراعة السورية

نشرات غرف الصناعة والزراعة والتجارة في سورية

L'Economique Par Paul A. Samuelson
La planification en Tchécoslovaquie
Le plan économique Quinquennal Tchécoslovaque
Le plan Marshall Par Henri Claude
Cours d'économie politique Par Bernard Nogaro
Les crises économiques Par Henri Ardant
Le nivau de vie en U.R.S.S. Par Jean Romeuf
Vers l'émancipation paysanne Par Waldeck Rochet
L'ouvrier d'industrie en Turquie Par A. le Genissel
La modernisation de L'agriculture Par Pierre Fromont
Le sort du capitalisme Par Louis Marlio
L'économie Pétrolière Par P. H. Frankel
Precis d'histoire des Arabes Par Philip K. Hitti
Fellahs d'Egypte Par Henry Ayrout S. J.
Le régime de la propriété fonsière en Syrie et au Liban Par Louis Cardon
France du Levant Par Etienne Lamy
Syrie et Liban Par Louis Jalabert
Etudes sur le capital Par Friedrich Engels
Richesse de Nations Par Adame Smith
Apperçu sur l'économie Syrienne Par Mouhamed Makki

تصنيع البلاد العربية

توطئة

في البلاد العربية الواسعة كنوز كثيرة وزخر من الرجال يمكن ان تكون امة منيعة تخدم الانسانية وترفع من شأن نفسها . ولكن هذا التخلف المؤلم في امتنا العربية مرده ، بلا جدال، الى اضطراب حياتنا الاجتماعية ، والسنين الطويلة التي قضيناها في العبودية ، وما زالت بعض اقطارنا تعاني آلام الاستعمار وتجاهد للتخلص منه .

فبلادنا تمتد من المحيط الاطلسي الى المحيط الهندي ، ذات اقليم ملائم ومركز مرموق بين قارات الارض القديمة ، ومهد لكثير من الحضارات الرفيعة التي ما بادت إلا بعد أن تركت لنا تراثاً غنياً ، كل هذا يكون العوامل الرئيسية في النجاح لخلق العجائب .

وتنبهت الافكار في البلاد العربية ـ خصوصاً بعد الحرب العالمية الماضية ـ الى ان الحياة السلبية لا تكفي وحدها ولا بد من عمل ايجابي منشيء . وقد كثرت حاجات الانسان وتنوعت ، وكل رفاه مادي في العيش اساسه الآلة . فلم يبق مكان إلا وقد انتشرت فيه الاختراعات واصبحت من ضروريات الحياة اليومية . ففي المطبخ والبيت والمتجر والحقل والريف والحضر ، وفي الارض والبحر والسماء ، وفي اسماعنا وتحت بصرنا وحسنا وفي كل مكان نجد الآلة . فهي واسطة كسبنا وهي واسطة رفاهنا وهي كل شيء . فنحن في عصر الآلة وهي عبدة لنا ولكن ... كل ما نخشاه ان نصبح عبيداً لها .

نعم ، هل يجب ان نمعن في استعمال الآلة وصنعها وانتشارها وان نفسح

للتصنيع المجال واسعاً ، ام يجب ان نكبح جماح الانصراف في هذ السبيل ونسير سيراً متزناً ؟ او بعبارة اخرى هل سنتغلب على الآلة ام ان الآلة ستتغلب علينا ؟

لا ريب اننا نريد ان تكون الآلة سبب رفاهنا وتقدمنا ، فاننا لا نريد التصنيع لنستغني عن اليد العاملة ، بل لكي نجد عملا للجميع . ولا نريد التصنيع لنغرق السوق بانتاج او بعض سلع ، وان نفتقر الى كثير غيرها ، بل يجب ان نعرف كيف ننتج .

يبدو لنا انه لا يمكن ان ندرس التصنيع منفصلا عن الحياة الاقتصادية للبلاد ، او عن حياتها الاجتماعية ، حتى ولا عن حياتها السياسية ما دام التصنيع سيغير فيها جميعها تغييرات عميقة الاثر .

ونريد ، بل يجب ان نرسم لتصنيع بلادنا الطريق السوي حتى تكون انعكاساته على حياتنا ذات اثر في صالح المجتمع لرفع شأنه مادياً وثقافياً وصحياً ، وحتى يعيش كل عربي كريماً ويبدع لخير الانسانية .

فلا مندوحة لنا اذن ، لاختصار الطريق ، من ان نستفيد من تجارب غيرنا من الامم التي سبقتنا في التصنيع لكي نأخذ مما بلته من خير في تجاربها ، ونتجنب ما تحققت من فساده .

فموضوع « تصنيع البلاد العربية » ليس هو اذاً بموضوع فني بمقدار ما هو موضوع اقتصادي واجتماعي ، إذ يجب ان نعرف من اين نوفر الاموال اللازمة للتصنيع ، وكيف ندبر المواد الاولية ، ومن أين نأتي بالفنيين ، ثم ان نرى أثر التصنيع في المجتمع خيراً كان او شراً .

اما الناحية الفنية فتصبح في المنزلة الثانية ما دام الفن قد وصل الى تحقيق المعجزات متى توفرت له الاسباب .

فكما لو اردنا انشاء دار ، فاننا نستعرض المجلات المعمارية ، وننتبه الى طراز الابنية التي نمر بها ، ونسأل من بنى من الناس ، ثم نقارن ما وقع عليه اختيارنا مع ما نملك من مال ، ونتحقق من وجود المواد الاولية اللازمة ، والصناع الذين يمكنهم القيام بهذا العمل في المكان الذي سيشيد

فيه ، وآخر ما نفعل هو التفاوض مع مهندس ليضع لنا التصميم ويوفق بين رغبتنا وامكانياتنا .

وهكذا رأينا ان دراسة تصنيع بلادنا يجب ان يكون حسب البرنامج التالي :

الفصل الاول ـ استعراض للمذاهب الاقتصادية التي سادت العالم حول هذا الموضوع .

الفصل الثاني ـ كيف طبقت هذه المذاهب في بلاد العالم ، وما هي النتائج التي اعطتها .

الفصل الثالث ـ مناقشة مختلف المذاهب في سيئاتها وحسناتها وموازنة بينها .

الفصل الرابع ـ الوضع الراهن للبلاد العربية .

الفصل الخامس ـ تقدير ثروة البلاد العربية ولاسباب التصنيع فيها .

الفصل السادس ـ وضع البرنامج الملائم لتصنيع البلاد العربية يتفق مع وضعها ووسائلها .

الفصل السابع ـ الخاتمة .

هذا هو البرنامج لهذا الموضوع . ونبادر فنقول بأن امراً خطيراً كهذا لا يمكن بحثه في كراس صغير ولكننا سنحاول القاء نور عليه يجمع للقارئ مختلف نواحيه من اجتماعية واقتصادية وسياسية موحدة في دائرة واحدة ، وان نترك بعدها المكان الى مؤتمر رجال الفن والاجتماع والاقتصاد والمال والسياسة لبحثه مفصلا .

الفصل الاول

استعراض للمذاهب الاقتصادية

كيف نشأت الصناعات الحديثة

لا نريد بهذا البحث التفتيش في بطون التاريخ عن نشأة الصناعات، ولا نريد سرد التطورات للافكار والنظم الاقتصادية منذ فجر البشرية، ولا ما كانت عليه هذه عند الفرس او الهنود او اليونان او الرومان ، حتى ولا ما كانت عليه النظم الاقتصادية عند العرب ، فكل هذا قد انقضى عهده ولم تعد له أية فائدة الآن بعد أن تغيرت المفاهيم في حياتنا الحاضرة ، كما تغيرت دعائم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، سيما وقد دخلنا في عصر أصبحت فيه وسائل الانتاج جبارة لم يكن يعرفها آباؤنا وأجدادنا من قبل . وانني لا أنتقص حقوق الأقدمين في ما أقول ، فأفكارهم وعلمهم ونظرياتهم خدمت تلك المجتمعات ولاءمت تطورها وحياتها . أما اليوم فلهذا المجتمع الجديد أفكار ونظريات جديدة هي التي تهمنا معرفتها . لذلك فاننا لن نعود الى الوراء كثيراً ، ولربما أكثر ما ينبغي ان نعود اليه هو القرن السادس عشر ؛ حيث بدأت تتبلور فكرة الاصلاح الاقتصادي وفكرة النظر الى الانسان كأنه عضو في مجتمع يجب ان يتماسك في كيان الوطن . فظهرت دول كبرى مركزية محل الجماعات الاقطاعية المتحاربة ، وحل الاقتصاد القومي محل الاقتصاديات المحلية المتعارضة . وتوجهت هذه الدول الى الاستعمار في الشرق والغرب،

واكتشفت اميركا اغنى كل تلك الدول الظافرة ، وتركزت ثروات العالم في بعض دول كاسبانيا والبرتغال ، ونشطت دول اوروبية اخرى لتجاريها ، حتى سمّى بعض المؤلفين هذا الحادث « بالثورة النقدية Revolutiou Monetaire وكان الفضل الاول فيه الى ذهب اميركا الذي اكتشفه الاسبان .

فتح هذا الاثراء السريع ابواباً واسعة للعمل غيرت طبقات المجتمع ، فارتفعت أسعار المنتجات وحفزت الناس على الانتاج والربح ، ونشطت اعمال المصارف ، ودار دولاب العمل في كل مكان ، كما مهدت هذه الحكومات لمواطنيها بالمستعمرات اسواقاً خارجية .

ومع كل هذه الحركة الواسعة والارباح الطائلة للمنتجين ، فان أجور العمال لم ترتفع بنسبة تذكر ، ذلك لوفرة اليد العاملة القادمة من الارياف ، ولقوانين السائدة في ذلك العصر . فالصناعة وان كانت يدوية آنامذاك ، الا ان المصانع التي تجمع مئات العمال بل آلوفهم ، قد بدأت تتشكل ، وبدأ منذ ذلك الحين عهد انقلاب صناعي ينذر بانقلابات اجتماعية خطيرة ، سواء في الشؤون النقدية ، او في مبادىء السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، اذ تنبهت الافكار الى شيء جديد لم تعرفه البشرية من قبل .

ولقد أغرى الترفُ الاسباني من وفرة الذهب الاميركي بعض الدول ، فاعتقدت ان الوسيلة الى الرخاء ورفع مستوى المعيشة يكون بالاكثار من مخزون هذا المعدن ، وعرفت هذه السياسة بالميركانتيلية Mercantilisme . وطبقها الاسبان بمراقبة حركة النقود ، فمنعوا اخراج الذهب من بلادهم ، ولكن هذا التدبير حدّ كثيراً من تبادل المنتجات وبالاخص عطّل الاستيراد ، فارتفعت الاسعار وخلقت الى جانب الثراء أزمات اقتصادية فضلاً عن ان الحكومة عجزت عن مراقبة حدودها لمنع تهريب الذهب .

وقد كانت هذه القاعدة مطبقة حتى اليوم في أكثر البلاد ومنها سورية .

الا ان الافرنسيين الذين لم يصيبوا ما أصاب جيرانهم الاسبان من هذا المعدن الثمين ، رأوا بان أفضل وسيلة الاكثار من الذهب هي زيادة المستودع النقدي بوساطة نهضة صناعية . والفكرة في حد ذاتها سليمة ، لما في المصنوعات من تكدس للعمل يرفع من قيمتها مع صغر حجمها . وبالتالي سهولة تصديرها ، بينما نرى المنتجات الزراعية مربوطة بتقلبات المواسم وهي كبيرة الحجم رخيصة الثمن . وأول من طبق هذه النظرية الوزير الفرنسي (كولبر) خلال مدة وزارته من عام ١٦٦٠ حتى عام ١٦٨٣ ، فأنشأ مصانع حكومية ، كما شجع الصناعات الخاصة . وأخذ عنه طريقته رجال في مختلف بلاد اوربا مثل (كرومويل) في انكلترا ، و (فريدريك الثاني) في بروسيا ، و (بطرس الكبير) في روسيا وغيرهم . هذه النظرية التي مضت عليها ثلاثة قرون وهي ما زالت قائمة في البلاد الصناعية ، بل ويزداد الناس اعتقاداً بها مما يجعل الدول تتسابق في وسائل الانتاج . فهل هي فعلاً الوسيلة الصحيحة للرخاء ؟ هذا ما يهمنا الاستفهام عنه ما دمنا ندرس موضوع تصنيع البلاد العربية . سنترك الجواب على هذا الى ما بعد وقوفنا على نتائج هذه الطريقة وما أصابته من نجاح او اخفاق في بحر ثلاثة قرون ، فلنا في هذه الحقبة تاريخ حافل يساعدنا كثيراً على تفهم الموضوع تماماً .

ولكن قبل ان نترك طريقة الميركانتيلية ، لا بد لنا من أن نرى رأي الانكليز فيها .

فالانكليز رأوا ان الاكثار من مخزون الذهب يكون بتنشيط التجارة الخارجية ، ويستشهدون على صحة رأيهم بما كانت عليه في غابر الزمان صيدا وصور وقرطاجنة والاسكندرية ، وما كانت عليه بعد ذلك هولاندا . فالمهم ان تكون انكلترا دائمة اكثر مما تهتم بالاستيراد . ولتأمين ذلك اهتمت باسطولها البحري حتى أصبحت أكبر أمة بحرية ، وبقيت كذلك حتى عهد قريب . واننا نرى اليوم اميركا تأخذ بعد

الحرب بهذه الفكرة ، وتسعى بكل الوسائل الى ان تكون جميع الامم مدينة لها ، ولكن عن طريق القروض وتسهيل دخول رأس المال الاميركي الى جميع الامم بمشاريع تحت اسماء مختلفة .

مضى القرنان السادس عشر والسابع عشر والامم الاوربية في سباق مستمر ، حتى تضافرت في القرن الثامن عشر جميع الاسباب الاقتصادية والفنية والاجتماعية والفكرية ، وخلقت في انكلترا الآلة البخارية ، وجعلت الحصان البخاري أقل كلفة وأجدى استعمالاً من الحصان البشري او الحيواني . وقد سمى المؤلفون هذا الانقلاب بالثورة الصناعية Revolution Industrielle . وبدأ الانقلاب عندما اخترع جون كاي البريطاني المكوك الطيار عام ١٧٣٣ ، واخترع هار غرفس عام ١٧٦٥ المغزل الآلي ، وأداره على البخار كارترايت عام ١٧٨٩ . ومع ان الفارق بين الاختراعين زاد على نصف قرن ، الا انهما احدثا تطوراً كبيراً في صناعة النسيج القطنية الانكليزية ، ورفع صادراتها من خمسة آلاف الى خمسة ملايين جنيه سنوياً في أقل من قرن .

واستطاع الانكليز ايضاً ان يستبدلوا طريقة الحطب في اذابة فلزات الحديد بفحم الكوك ، واذا علمنا ان جزيرة انكلترا هي كتلة من فحم فوق كتلة من حديد ، استطعنا ان ندرك اهمية هذه الطريقة في تسهيل الحصول على الحديد اللازم لبناء السفن والآلات ، وندرك معها ماذا أصابت انكلترا من تفوق في الصناعة على غيرها من الدول .

وجاء العالم جيمس واط وأظهر للوجود آلته البخارية عام ١٧٧٤ ، ففتح للعالم طريقاً لاكتشافات هائلة ننعم بها اليوم ، وخاصة الكهرباء بعد أن أعطى غرام آلته الكهربائية للبشرية .

لا ريب ان كل هذه الاختراعات كانت نعمة رفعت سوية الحياة ، الا انها لم تعط الرخاء . فنتيجتها أصبحت معلومة وهي الاستغناء عن عدد كبير من العمال والقاؤهم على قارعة الطريق من جهة ، كما جعلت من

جهة ثانية لرأس المال قيمة تزداد كلما تحسنت الآلة ، وخلقت مجتمعاً فيه طبقات متفاوتة ، ولم تحقق العدالة الاجتماعية المنشودة .

ان صاحب العمل ، لاعتبارات تجارية واقتصادية ، سيستعمل الآلة وسيمعن في استعمالها كلما يسرت له انتاجاً أكثر بنفقات أقل طمعاً بالربح ولو أدى ذلك الى قطع رزق أكبر عدد ممكن من العمال .

فلم تكن الآلة اذاً وسيلة للرخاء بل للشقاء . وزيادة على ذلك ان جمهور العاطلين عاجزون عن شراء الفائض من الانتاج ، وهكذا عادت المصيبة على رب العمل نفسه . ولذلك أصبح لا بد الى جانب نشاط الآلة من ايجاد اسواق لتصريف منتجاتها . وليس هناك الا الاسواق الخارجية. فاتجهت انظار الدول الكبرى الى الاستعمار . وهكذا ربط رأس المال الاوربي المتكدس بنير عبوديته عمال الامم الاوربية مع الشعوب المستعمرة على السواء . وهب المفكرون لمعالجة الحالات الخطيرة ، والازمات المستعصية ، ورفع الظلم الاجتماعي عن هذه الكتل البشرية العزلاء من كل وسيلة للدفاع عن نفسها ضد البطالة الجارفة التي خلقتها الآلة والتصنيع . كما قام من جهة ثانية اصحاب المال يدافعون عن كيانهم وثرواتهم التي جنوها بوسائلهم المشروعة في عرف القانون والضمير ، مخافة ان تصل اليها أيدي الجياع فتسلبهم اياها دفعة واحدة ، ورأت الدوله نفسها مجبرة على التدخل الجدي في الامر مخافة انهيار المجتمع سياسياً وخلقياً واقتصادياً .

المذهب الفردي

لم تكن الطبقة العاملة واعية آنذاك ، فاستسلمت لما يراد لها . واما اصحاب رؤوس المال فقد كانوا يفكرون بتنشيط صناعتهم ليكثر ربحهم ، ولتخفيف البطالة ، وذلك عن طريق رفع الحواجز الداخلية والخارجية . وكان هذا رأي الوزير كولبر في فرنسا ، والعالم سميث في

انكلترا . وتتلخص هذه النظرية في الحرية الاقتصادية بالجملة المشهورة : « عيشوا ودعوا الآخرين يعيشون » او كما يقول الفيزوقراطيون : « Laissez Faire Laissez Passer » . فليس في هذا ظلم ، ولكن الانكى ان نرى بعض علماء الانكليز مثل مالتوس يذهب مع آرائه لدفع البؤس ومحاربة الفقر الى وسيلة وحيدة هي : « تحديد نسل الفقراء » بل واكثر من ذلك ، الى اعتبار الفقراء مسؤولين عن فقرهم وآلامهم ، لانهم قليلو البصيرة فيكثرون من نسلهم .

ولكن الافرنسي جان باتيست ساي يرى ان الآلة وان طردت العمال من العمل ، إلا انها تخلق اعمالا جديدة تعيد العمال المطرودين الى العمل مرة ثانية . ولعله تأثر بالتطور الصناعي الذي شاهده كمدير لمعمل غزل في شمال فرنسا مدة عشر سنوات في وقت كانت فيه هذه الصناعة في اوج تطورها .

وكان مقضياً على البشرية ان تنتظر حتى القرن التاسع عشر ، ليأتي مثل ستيوارت مل ممن يعتنقون ايضاً مذهب الحرية الاقتصادية او النظرية الفردية ، ومع ذلك حاول وضع برنامج اصلاح اجتماعي فيه شيء من الالتزامات لا تجعل ارباب الاعمال يتصرفون في شؤون عالهم كما يريد هواهم . وتتلخص النقاط الرئيسية في ما يخصنا لموضوعنا بأن « على الحكومة ان تتدخل الى حد ما لحماية الاطفال والمراهقين وتحديد ساعات العمل للعمال دون ان تمس الحرية الفردية » . فهل لم تمس الحرية الفردية فعلا؟ لاننا رأينا فيما بعد ، ان الحكومة اضطرت الى ان تتدخل اكثر فاكثر في شؤون رب العمل والعمال ، وحددت الاجور والاسعار ، وراقبت المصانع ووضعت الحواجز بفضل آراء علماء آخرين يدينون بنظريات تختلف في جوهرها عن النظام الفردي . ولكن ما زال يوجد حتى اليوم مفكرون لا يقرون الحكومة على هذه التدابير ، ويطالبون باطلاق الحرية الفردية . فان كان لا بد من تدخل الحكومة ، فيجب ان لا يكون ذلك الا لحماية هذه الحرية الفردية فقط . وهؤلاء هم الفرديون اصحاب النظام الفردي

الجديد (Neo- Liberalisme) . ونرى منهم الاستاذ ليز استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة بروكسل يقول في مؤتمر الاقتصاديين المتكلمين باللغة الفرنسية « لم يمت مبدأ الحرية الاقتصادية ، ولم يقعد عن القيام برسالته ، فهو وان كان لم يثمر كل الثمرات المرجوة منه ، فلأن الحكومة تدخلت في الحياة الاقتصادية لمنع الحركة العفوية من بلوغ مداها ، لأن هذه الحركة من شأنها الاضرار ببعض المصالح الخاصة . ان الحرية الاقتصادية ستنجح في المستقبل اكثر مما نجحت في الماضي ، على ان يشتغل الناس مؤمنين بالحرية ، شاعرين بالمسؤلية الفردية .

هكذا نرى ان النزعة الفردية الاستقلالية قد بعثت نشوة في رؤوس المفكرين ، وراحوا يدللون على عقيدتهم ببراهين وحجج ويصبغونها بصبغة علمية ليكسبوها قوة . فهم يطلبون للفرد ان يتمتع بحرية الشغل والانتاج والتبادل والاستهلاك والادخار قدر استطاعته وحسب مصلحته التي يقدر حدودها هو ، ولكن ضمن حدود النظام العام والسلامة الخارجية . ويقولون ان هذه الحرية الاقتصادية تؤدي الى التوازن العفوي الآلي للمجتمع ، اي ان الحياة الاقتصادية تسير من نفسها بمجرد حرية المزاحمة ومتابعة المصلحة الفردية . كما يقولون ايضاً ان جهود الناس الفردية واتباع كل منهم مصلحته الشخصية ، كل ذلك يؤول من نفسه الى تأمين المصلحة العامة ، ولو لم يكن احد من الافراد يفكر فيها .

ولكن هذه النزعة الفردية ، والحرية الاقتصادية ، لاقت من مفكري المتأخرين انتقاداً مراً في اكثر من جهة واحدة . فمن ناحية الانتاج ، يقول المنتقدون ، كيف يمكن معرفة الاحتياج العام في السوق الحقيقية في جو اتسعت فيه المزاحمة وامتلأت السوق بالانتاج ، لكي يتمكن الفرد من ان يعرف طريق المزاحمة فيه ؟

كما ان العامل ، بعد ان تبور صناعته ، كيف يمكنه ان يزاحم غيره في صناعة اخرى ؟ انه سيبقى عرضة للعوز .

ورؤوس الاموال ، لا يمكن ان تنقل بسهولة من مكان الى آخر

خاصة اذا كانت مجمدة بمعامل او عقارات او سواها .

فالصناعات تتطلب تمركزاً واطمئناناً ، اما المزاحمة العنيفة فتنقلب الى تكتلات والى الانحصار ، وهنالك الطامة الكبرى ، إذ يقضي البعض على البعض الآخر . أو كما يقول برودون : « ان المزاحمة تقتل المزاحمة » ويتعطل مبدأ الحرية الفردية من اساسه عندما لا يبقى إلا الكارتيلات والتروستات الذين يتحكمون بالسوق والعباد كما يشاء هواهم.

ومهما حاول الفرديون الدفاع عن رأيهم ضد هذه الانتقادات ، فانهم لن يصلوا الى نتيجة ، لأن الواقع يرينا بان البلاد الرأسمالية تتحول بسرعة الى هذا الوضع بالضبط .

اما من ناحية العدالة الاجتماعية ، فالانتقادات تزدحم بشكل متراص تهاجم المبدأ الفردي من كل ، صوب ويحاول الفرديون الدفاع عن مبدأهم بكل قواهم. ومن المفيد ان نستعرض هذا الصراع من بعض نواحيه ، ففي هذا العرض تفهم اكثر لهذا المبدأ ، لنحكم بعدها على مزاياه ونقائصه ما دمنا على مفترق الطرق ، ولنا حرية الاختيار قبل ان نبدأ تصنيع بلادنا . وسأقتطف من « موجز تاريخ المذاهب والنظم الاقتصادية » للدكتور احمد الشماع رئيس الجامعة السورية المقاطع الآتية :

ان اكثر الانتقادات التي وجهت الى النظام الفردي مبنية على فكرة العدالة الاجتماعية . فيأخذ خصومه عليه انه يقول : ان الثواب على قدر المشقة ، وان نصيب الانسان من خيرات المجتمع ينبغي ان يساوي مقدار ما ينتجه من المنافع للمجتمع ، فالنظرية الفردية تؤول في الواقع الى عدم المساواة لأن المساواة الحقيقية انما تكون في تسليح الناس جميعاً بسلاح واحد ، ثم في تركهم يتنافسون في معركة الحياة . ولكن الناس في المجتمع الفردي غير متساوين في الظروف ولا في الكفاءات الطبيعية ، ولا في القوة الاقتصادية ، ولا في انحصار الملك . فمنهم من حبته الطبيعة بالذكاء او بالقوة الجسدية او بالثروة الموروثة ، ومنهم من

حرمته من كل ذلك ، فليس من العدل اذاً ان نجعل نصيب كل من الناس بقدر جهوده في الحياة ، بل يجب ان يتدخل المجتمع لتلافي عدم المساواة الطبيعية ، التي لا ينبغي ان يكون المرء مسؤولاً عنها .

لم تتجاهل النظرية الفردية هذه الانتقادات ، بل دافعت عن نفسها . ونود الآن ان نطلع على رأيها في النقاط الآتية في عدم المساواة في الكفاءات الشخصية ، وفي عدم المساواة في القوة الاقتصادية .

١ - اما من حيث عدم المساواة في الكفاءات الشخصية ، اي في المزايا الطبيعية والفكرية والاخلاقية ؛ فان الفرديين يفرقون بين انواع هذه المزايا . فالمزايا الاخلاقية كالاجتهاد والامانة والنشاط والتبصر والعزيمة ؛ صفات يكتسبها المرء في الحياة ؛ وهي جديرة بتمييزه عن سواه في اي نظام اجتماعي ، ومن العدل ان يكافأ عليها لأنه لم ينلها عفواً من الطبيعة وانما نالها بجهده وارادته وثباته .

على ان الامر يختلف عن ذلك في المزايا الطبيعية والفكرية ، فالطبيعة هي التي تحبو الناس قواهم الجسمية او الفكرية ، وهي التي تجعل احد الناس قوياً او ضعيفاً ، ذكياً او غير ذكي ، ولكن ليس من مصلحة المجتمع اصلاح نقائص الطبيعة ، لأن ذلك معناه ان نأخذ ثمرات جهد الاكفاء لنعطيها لغير الاكفاء ، الامر الذي يؤول الى تثبيط الهمم عن الاتقان . ويشرح الفرديون فكرتهم هذه فيقولون ان الانسان يختلف عن الحيوان في انه يقوم في المجتمع بدور المنتج وبدور المبادل . فاذا شئنا ان نتيح للمنتج الكفء ان يعطي المجتمع كل نشاطه ، علينا ان نحفظ له ثمراته ، وهذا سيكون في مصلحة المجتمع . لأن الكفء عندئذ يغامر ويخاطر ، ويجدد صناعته ان كان صناعياً ، او يكثر من الانتاج ان كان عاملا . اما ان نحرم المجتمع من نشاط الاكفاء فأمر يؤخر المجتمع ، او كما يقول باستيا - يعني انتحار المجتمع - ويضر بغير الاكفاء في آن واحد ، لأن الاكفاء هم الذين يتيحون لغير الاكفاء ان يجدوا

المنتجات الغزيرة بالسعر الرخيص بفضل المزاحمة الحرة القائمة بين الاكفاء ، ولا ينكر الفرديون انه سينتج عن ذلك آلام لغير الاكفاء من الصناع والتجار والعمال ، ولكن هذه الآلام في اعتقادهم شر لا بد منه ، او ثمن ضروري للتقدم والرقي .

ومثل ذلك الانسان المبادل ، فمن مصلحة المبادل ان يكون مبادله ذا كفاءة وقوة ، لأن المنتجات انما تبادل بالمنتجات ، ومن مصلحة صاحب الحنطة الكثيرة ان يكون في السوق سكر كثير انتجه الصناعي الكفء لأن هذا يتيح له ان ينال سكراً رخيصاً وكثيراً بحنطته الكثيرة والرخيصة ، اما اذا كان في السوق منتج كفء للحنطة ومنتج غير كفء للسكر ، فهذا يضر بالكفء ، لانه سينال سكراً قليلا لقاء الحنطة الكثيرة ، ويضر بالمجتمع أيضاً لأنه يهيب بالكفء الى الاقلال من انتاجه ، ولكنه في الوقت نفسه ينفع غير الكفء لانه لا ينال ثمرات كثيرة بجهد قليل .

ويضيف الفرديون الى ذلك اخيراً ان الفروق قليلة بين الناس من الوجهتين الطبيعية والفكرية ، وان الجبابرة والاقزام شيء نادر في الحياة ، وان العبرة للمزايا الاخلاقية والتي هي شيء ارادي يكتسبها الانسان في الحياة بجهده الشخصي وبعزيمته في اصلاح نفسه ، ومن العدل ان يقتطف ثمرات هذه الجهود كلها .

٢ ـ واما من حيث عدم المساواة في القوة الاقتصادية ، اي في الثروة المكتسبة او الموروثة ، فالفرديون يجتهدون كثيراً في الدفاع عن نظريتهم لان هذه المواطن هي هدف الطاعنين بالفردية وهي التي تستثير خصومها . ان الانتاج في مجتمعنا الحاضر يقوم على رأس المال الذي يتصرف به المنتج وهو إما ان يكون مكتسباً او موروثاً ، فاذا كان مكتسباً بجهد المرء واجتهاده وكفاءاته فمن مصلحة المجتمع ان يترك للاكفاء ثمرات اعمالهم تنشيطاً لهم على العمل وحفظاً لرؤوس الاموال

المستعملة الانتاج . اما اذا أراد المجتمع اصلاح أخطاء الطبيعة ، فأخذ من الأكفاء ليعطي للعاجزين ، فانه يثبط عزائم الأكفاء من جهة ، ويوجه الاموال المنتجة نحو الغايات الاستهلاكية من جهة اخرى ، أما اذا كان موروثاً فالامر يحتمل شيئاً من الجدل .

ان الارث عامل من عوامل عدم المساواة في رأي خصوم الفردية ، وهو يختلف عن عدم المساواة في الكفاءات لان هذا من عمل الطبيعة ، اما الارث فقانون انساني يجعل حق الملك ابدياً ويورث مال المرء لوارثيه ، ولكنه يضر بالمجتمع لانه يوزع الثروة التي هي عماد الانتاج ، وقد يلقيها في أيدي غير الأكفاء ولذلك يجب الغاء الارث . ولكن الفرديين لم يدهشهم هذا الاعتراض بل أعلنوا ان الارث ضروري للمجتمع وضروري للوارثين ولغير الوارثين وأضافوا الى ذلك ان طالبي الغاء الارث انما هم كالاطفال لا يفكرون الا بحاضرهم وينسون ماضيهم ، ولا يفكرون بمستقبلهم ، فهم ينسون القوة التي تدفع الى خلق رؤوس المال ، وهي المصلحة الشخصية . ان مصلحة المرء الشخصية تجعله يرتبط بأبنائه ويعمل لاجلهم . ولو ألغينا حق الارث ، لأضعفنا حافزاً اقتصادياً قوياً ، وعلى هذا فاذا فكرنا بتوزيع رؤوس الاموال الموروثة بين الناس جميعاً فاننا لا نجد رأسمال نوزعه ، ورأس المال انما تكوّن لان أجيالاً كثيرة اشتغلت وادخرت مؤملة بحق الارث . ولقد يكون من الممكن ان تقع الثروة في أيدي أناس غير أكفاء وهو أمر يأسف له الفرديون ، ولكنهم يرون ان المصلحة العليا للمجتمع تقضي مع ذلك بالاحتفاظ بالارث .

هذه هي الانتقادات التي توجه الى المذهب الفردي سردنا منها الرئيسية وكذلك رد الفرديين عليها .

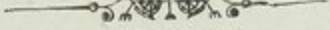

المذهب الفردي الثوري

اذا تمعنا في المذهب الفردي الذي أتينا على ذكره ، نراه يهدف الى مصلحة طرف واحد في المجتمع الجديد هو طبقة المنتجين . فلا غرابة ان نرى طبقة الكادحين تتخذ لها مذهباً فردياً له الطابع الثوري ، كرد فعل للبؤس الاجتماعي . ويقول هذا المذهب ، ان الحرية مقدسة ، أما الملكية فهي سرقة ، أو وسيلة للسرقه ، لان المالكين بأموالهم وأملاكهم يستعبدون الناس ويسلبونهم حريتهم .

ومن جهة ثانية فان الشيوع غير عادل ايضاً وغير اخلاقي ، ويخالف الميول الانسانية ، وهو دين البؤس ، لانه يجعل طبقة الكادحين طبقة طفيلية منتقصة الحرية والكرامة .

والحكومة تخدم مصالح طبقة اجتماعية واحدة هي طبقة المالكين ، لذلك يجب القضاء عليها ، ولان وجودها يخالف الحرية ، وبرودون صاحب هذا المذهب يقول : « ان النوع البشري يجب ان يكون محكوماً وسيكون له ما يريد ، اشد ما يخجلني النوع البشري » . وبرودون هذا نشأ عاملاً في مطبعة ثم محاسباً ثم صحفياً نافذ النقد . ولا يهدم برودون المجتمع حتى يرسم مخطط البناء له ، فيقول انه يجب ان يتحول التملك الى تصرف بوساطة مصرف المبادلة الذي يحدد له عمله .

وهذا المذهب أغرى الكثيرين من العمال وعرف بالمذهب الفوضي Anarchisme ولاقى عنتاً كبيراً من الطبقة المالكة ، وهجوماً عنيفاً ، حتى تأثر الناس بالدعايات ضده في جميع البلاد ، فنرى اننا في لغتنا العربية نسميه بالمذهب الفوضي متأثرين بهذه الدعاية ، وهي ترجمة خاطئة ، والاصح أن نسميه « مذهب المجتمع بدون حاكم » . ولعل تسمية هذا

المذهب بالفوضوي أتت من بيت الشعر الذي كان قاله فيما مضى الأفوه الأودي :

لا يصلح الناس فوضى لاعماد لهم ولا عماد اذا لم ترس أوتاد

فاذا فقد الحاكم صارت الفوضى وهما مترادفان في نظر الشاعر ، ولكن ليس هذا صحيحاً في نظر أصحاب المذهب ، لانهم يتغنون خلق مجتمع أفضل ليس فيه سائد أو مسود ، وانما جميع الناس فيه سواسية على فطرتهم وسجيتهم الطاهرة ، لا انتقاص لحرية واحد في المجتمع ، حتى ولا رباط بعقد ولو كان عقد الزواج .

ولا ينكر ان اصحاب هذا المبدأ لجأوا على كر السنين الى العنف والقسوة ، وخاصة في النقابات العمالية ، ولعلهم بسبب هذا العنف صاروا في نظر الناس فوضويين . ولقد أيدم في هذا العنف مفكرون كجورج سوره ل ، مهندس الجسور والطرقات في كتابه (نظرات في العنف) . وما الاضراب العام الا لون من هذا العنف ، ومن الواجبات الاساسية للنقابات المحافظة على روح العنف ، لتجبر البرجوازية على التخلي عن سلفها واستعبادها للطبقة الكادحة .

وكان موسوليني زعيم ايطاليا من المؤمنين بآراء سوره ل . وكذلك وزير حكومة فيشي لاكاردل .

وعرضنا للمذهبين الفرديين السابقين يدلنا على ان المجتمع في البلاد الصناعية قد انقسم الى معسكرين واعيين كل الوعي ، ويدركان ان مصالحهما متضاربة ، ولكن ليس من مصلحة ارباب العمل القضاء على الطبقة العمالية ومحوها من الوجود ، لان الانتاج يتوقف . فهذه الطبقة تريد المحافظة على طبقة العمال ، ولكن مجردة من السلاح ، والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه بالآلة . اما الطبقة الكادحة ، فترى في الطبقة المالكة طبقة طفيلية تعيش وتترعرع على جهود الكادحين وعرق جبينهم ، ولا تفقد الانسانية شيئاً بمحوها من الوجود ، بل بالعكس تصلح البشرية بزوال هذه الطبقة الفاسدة في نظرهم ، ويتهمونها بأنها سبب فساد المجتمع .

وهذا النزاع نتيجة حتمية للتطور الصناعي في محيط يسوده المذهب الفردي ما لم نجد تسوية عادلة بين الطبقتين . وقد رأينا أن الامم العريقة في الصناعة لم تتخلص بعد من هذا النزاع رغم التشريعات الكثيرة والتسويات . فماذا سيكون مصير مجتمعنا اذا اتجهنا نحو التصنيع ؟ هل سنتجو من هذا الصراع ؟ وهل تقاليدنا وماضينا سيجعل تاريخ مستقبلنا غير ما جرى في بقية الامم ؟ ام اننا سنمر حتما بهذا الدور ويحتدم الصراع كما احتدم في الامم الاخرى ؟ اننا نعتقد بأن حياة الامم كحياة الاشخاص ، فكما لا يمكن أن نمر من الطفولة الى الشيخوخة دون أن نمر بعهد الشباب ، كذلك الامم ، لا يمكن ان نمر من حياة زراعية الى حياة صناعية دون أن نمر بهذه الاضطرابات والصراع . ولذلك يجب أن نتخذ له أهبته . ولا مفر من ذلك ان لم نغير نظامنا الاجتماعي من أساسه ، لاننا نعيش في جميع بلادنا العربية في ظل قوانين تحترم الحرية الفردية والحرية الاقتصادية .

وسنرى فيما يأتي انظمة اقتصادية مخالفة في مفاهيمها للمذاهب السابقة من حيث الجوهر ، فالمذاهب التي سنأتي على ذكرها تجعل للحكومة الدور الاول في قيادة وتوجيه الاقتصاد القومي ، ولا ترى في المزاحمة الحرة الا اسباب البلاء .وتدعو الافراد الى الاندماج في المجتمع وخدمته بدلا من ان يخدم كل واحد نفسه . وبهذا يرتفع المجتمع باكمله على مستوى يكاد يكون واحداً ، وتصلح حال الفرد في هذا المجتمع الصالح الذي ساهم ببنائه جميع الافراد . ومن هنا نشأت الاشتراكية ، لأن الحرية الفردية لا تكون الا للقوي ، والكادحون اذا كانوا ضعفاء افراديا فهم اقوياء مجتمعين ، والفقير لا يتمتع من حريته الا بشيء واحد ، هو ان يموت جوعا .

المذاهب الاشتراكية

لا نجد ضرورة لاطالة البحث في هذه المذاهب ، لاننا نكون قد دخلنا في بحث تاريخي حاولنا تجنبه في موضوع لا نريد منه الا ان نقطف الثمرة الاخيرة التي اينعت ، بدلاً من تفصيلات لا مبرر لها ، ملاحظين مع ذلك مراحل تطور هذه الثمرة بايجاز .

تستقي الاشتراكية مبادئها الاولى من نظريات العبقري سان سيمون، الذي اراد تنظيم مجتمع الغد ـ المجتمع الصناعي ـ الذي تنسق فيه كل الجهود في سبيل تنشيط الصناعة التي هي المنبع الوحيد لكل ثروة وازدهار .

فيرى برلمان المستقبل مؤلفاً من ثلاثة مجالس : مجلس الاختراع ، ومجلس الفحص ، ومجلس التنفيذ . ويحارب الملكية الخاصة والارث ، لأن وجودها لا يضمن تكافؤ الفرص ، فضلا عن انها يولدان الفوضى الاجتماعية ويتيحان للانسان ان يستثمر اخاه الانسان . فالدولة يجب ان ترث الجميع وتوزع وسائل الانتاج حسب المصلحة الاجتماعية .

واما مكافأة العاملين فتلخص بالجملتين الآتيتين : « لكل حسب كفاءته ، ولكل كفاءة حسب انتاجها » . ولقد التف حول سان سيمون طبقة من العلماء مثل اوغست كونت ، والمهندسين مثل دولسبس Lelesseps حافر ترعة السويس والاخوان به ريرPereire مؤسسا شركة حديد باريس ليون ، وغيرهم ممن تحمسوا للفكرة ونشروها . ولكن انفرط عقدهم اخيراً بسبب خلاف بينهم وعادوا يهتمون باعمالهم الهندسية، ولكن افكار سان سيمون بقيت خالدة .

واما شارل فويه ، فيرى عملا اشتراكياً في خلية يوحد

المشتركون وسائل الانتاج ، ويجب ان يستغلوا الآلة . ولكن يجب ان يشعر كل واحد بأن عمله ممتع ، لكي يشتغل بدافع عاطفته ويكثر الانتاج. ومتى شعر ان عمله ممل فيجب ان ينسحب لينسجم في خلية اخرى توافق هواه . ولعل على اساسها انشئت في فلسطين المحتـــلة بعض المستعمرات الانتاج والاستهلاك .

وقد انتشرت الجمعيات التعاونية في جميع البلاد ، حتى كان في انكلترا قبل الحرب الثانية الف جمعية تعاونية تضم سبعة ملايين من الاعضاء . وفي فرنسا كان اتحاد التعاونيات الاستهلاكية يملك عشرة آلاف مخزن ، وفي بلجيكا وسويسرا والبلاد الاسكندناوية كان ٤٠ الى ٥٠ ٪ من السكان منضمين الى الجمعيات التعاونية لمكافحة الاحتكار والغلاء . ولكن مكان هذه التعاونيات كان ضئيلا في عالم الصناعة ، وبقي كذلك الى ان برزت للوجود نظريات الاشتراكي الالماني لاسال ، ونظريات كارل ماركس ، وفريدريك انكلس ، في الاشتراكية العلمية Le Socialisme Scientifique واشتهرت في عـلم الاقتصاد بالاشتراكية الماركسية .

الاشتراكية الماركسية

اخذت الماركسية عمن سبقها ، ونسقت مختلف النظريات في دراسة علمية، نوجز نقاطها الرئيسية فيما يأتي :

التفسير المادي للتاريخ : ان ما يعين مجرى التاريخ في نظر ماركس هو نتيجة الفاعليات والمؤسسات الاقتصادية ، فالطاحون اليـدوية انتجت مجتمعاً يرأسه الملك ، أما الطاحون البخارية فقد انتجت الرأسمالية الصناعية.

فاذا تبدلت وسائل الانتاج تغيرت الصلات الاجتماعية ، وعندما كانت هذه الوسائل ميسورة للجميع كان العمال غير خاضعين لرب العمل ، ولكن لما أصبحت هذه الوسائل تحتاج الى رأس مال كبير صار العمال مجبرين على بيع جهودهم لصاحب رأس المال .

ويمكن القول ، بأنه اذا تمكنا من السيطرة على وسائل الانتاج لخدمة المجتمع ، ولم نتركه في يد طبقة معينة ، أمكننا أن نسيطر على التاريخ كما نشاء ، ونكتب تاريخنا الاجتماعي بأيدينا .

نضال الطبقات : ما دام هناك طبقة تملك وسائل الانتاج ، وتشعر بقوتها بنمو رأس المال بين أيديها ، فان الطبقة العاملة مكرهة على بيع جهودها لها لكي تعيش . ولكن شعور الكادحين بالكرامة والاستقلال وحدّ نشاطهم للحد من استبداد الطبقة الرأسمالية او البرجوازية . ويرى ماركس بأن النهاية الحتمية لهذا التحفز هو الثورة للقضاء على فكرة الطبقات ، والثورة لا بد منها كنتيجة لقانون التطور العام الذي لا مفر منه .

قانون القيمة وفضل القيمة : ان السلع مهما اختلف نوعها وصنفها وتركيبها تتضمن عنصراً مشتركاً هو مقدار العمل المبذول في سبيل انتاجها ، ويعتبر رأس المال المستعمل في الانتاج كعمل متجمد أو كعمل متحثر . فقيم البضائع اذاً يجب أن تعين بحسب مقدار العمل الضروري اجتماعياً لانتاجها ، والسلعة التي يتطلب انتاجها من الوقت الضروري اجتماعياً ضعف ما يتطلبه انتاج سلعة اخرى ، يجب ان تساوي ضعف قيمة السلعة الاخرى .

فالعامل في النظام الرأسمالي مضطر الى العمل لحساب الرأسمالي الذي يملك وسائل الانتاج ، ويعطيه ما ينتجه ، وهذا يبقى حراً ببيعها

بقيمة تتناسب او لا تتناسب مع العمل المبذول لانتاجها ، وفرق القيمتين يسميه ماركس « فضل القيمة Plus Value » . ومن الطبيعي ان الطمع في الربح يدفع الرأسمالي الى زيادة مقدار فضل القيمة ، بالبيع الغالي وبانزال الاجور . وبالتالي زيادة بؤس العمال الذين لا يمكنهم ترك عملهم ما دام هناك احتياطي كبير من العمال يقبلون بيع جهودهم بنفس الشروط أو بأبخس منها .

وهذا في نظر ماركس سر النزاع والنضال بين الطبقتين .

قانون التطور العام ومركزية رأس المال والعمل: ـ يرى كارل

ماركس ان المزاحمة الحرة هي أساس النظام الرأسمالي ، وبسبب هذه المزاحمة سيقضي الكبير على الصغير ، وتتجمع الثروات بين أيدي الاقوياء ، وينتهي الامر بأناس يقل عددهم يوماً بعد يوم ، وتتضخم ثرواتهم ، حتى يجمعوا خيرات الامة بين ايديهم . ويتركوا طبقة ثانية تزداد عدداً يوماً بعد يوم ، وتقل الثروة من بين ايديهم ، وعندها ستقع الواقعة ، اذ تقوم هذه الطبقة الكثيفة بثورة لاهبة تقضي على النفر القليل ، وتملك وسائل الانتاج لصالح المجتمع ، فيزول بذلك النزاع الطبقي ، وتزول الدولة التي هي أداة لحماية المالكين .

ويرى ماركس في الازمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي نذير شؤم على هذا النظام ، وان نتيجة هذه الازمات ستكون السبب في زعزعة اركانه ومحوه من الوجود .

ويعلل هذه الازمات بأن صاحب المعمل ، حباً بالربح ، يسعى الى زيادة انتاجه بكل الوسائل ، ومنها اغراء العمال بالجوائز على قدر الانتاج مثلا . والمزاحمة تضطر كل صاحب معمل الى ان يغرق السوق بانتاجه اكثر من مزاحميه مما يجعل في السوق فيضاً من السلع تصل به الى حد الاشباع . ويستقر الاستهلاك عند حدٍ ، ويزيد المخزون الى حد

يضطر صاحب العمل الى ان يخفف انتاجه ، وان يسرح عماله ، فتزداد البطالة ، ويعجز العاطلون عن الشراء اي تهبط القوة الشرائية فتكسد البضاعة ، وهكذا تنشب الازمة اظفارها ، فنرى البؤس الى جانب السعة في الانتاج ، ويجب انتظار تصريف تلك السلع حتى يعود دولاب العمل الى الدوران ، ولا يسلم من شر هذه الازمات بعض المنتجين الصغار ، الذين تذهب اموالهم الى الكبار ويعودون هم الى صفوف الكادحين .

ولم تنج الماركسية طبعاً من انتقادات في كل قانون من قوانينها . فالتفسير المادي للتاريخ ليس صحيحاً ، إذ ان هنالك حوادث تاريخية هامة لم يكن سببها مسائل مادية ، بل كانت بوحي العواطف او غيرها كالحروب الدينية مثلا . واما انه ليس في المجتمع الا طبقتان ، فان الواقع يبين لنا ان هنالك اكثر من هذا ، كما ان الخلاف بين افراد الطبقة الواحدة قد يكون مستحكما اكثر مما يراه ماركس بين الطبقتين اللتين عناهما .

وجعل ماركس قانون القيمة مقيداً بالعمل الضروري الاجتماعي المبذول ، فهذا خطأ ، كالهواء او الماء لم يبذل لهما اي عمل ولكن اذا امتنعا عن انسان يدفع ثمنهما كل ما يملك. وهل يمكن ان يكون لعملين متساويين صرفا لانتاج متماثل نفس القيمة اذا كان الاول من يد عبقري والثاني من يد رجل عادي ؟

فاذا كانت نظرية القيمة غير صحيحة فنظرية فضل القيمة غير صحيحة ايضاً .

واخيراً لم تثبت الوقائع تنبؤات ماركس في تجمع رأس المال في طبقة محدودة ، وقد مضى على قوله هذا اكثر من قرن .

هذه هي خلاصة الماركسية وما يؤخذ عليها اوجزناها في قليل من الصحائف بينما مؤلفات ماركس ، وخاصة كتابه رأس المال ، يقع في عدة مجلدات .

لقد عرضنا مذهبين رئيسيين هما الاساسيان في الحياة الاجتماعية الحاضرة ، والأكثر شيوعاً ، الاول مذهب الفردية ، والثاني مذهب الاشتراكية . او بمعنى آخر المذهب الذي يعطي للفرد ملء الحرية في تصرفاته في الكسب والادخار والمزاحمة ، والثاني الذي يقيد الفرد لصالح المجموع ويهتم بالمجموع ككل يحسن فيه حال الفرد متى حسن مجتمعه .

والى جانب هذين المذهبين مذاهب كثيرة لا فائدة من التعرض لها هنا لانها اشتقاق من هذا او ذاك من المذهبين السالفي الذكر .

وقد حاول بعض المفكرين من أصحاب العقائد الدينية التوفيق بين الكنيسة والاشتراكية ، وذلك في كثير من بلاد اوروبا . وقد دعم المركز البابوي مرات هذا الاتجاه ، ونتج عن ذلك مذهب الكاثوليكية الاجتماعية الذي له أنصاره بين الكاثوليك . وكذلك بين مفكري المسلمين عدد يحاول ان يظهر ما ينطوي عليه الدين الاسلامي من مفاهيم اشتراكية ، او الاشتراكية في الاسلام ، لكنه لم ينشأ مذهب اقتصادي على هذا في الاسلام ؛ وجل ما في الامر ان هؤلاء المفكرين ارادوا أن يظهروا عظمة الاسلام بما أتى به من تعاليم رفيعة ظلت البشرية بعدها اربعة عشر قرناً حتى اكتشفتها .

ومع هذا ، فلا البابا ، ولا رجال الدين الاسلامي ، أقروا الشيوعية لمناهضتها للدين .

ومهما كانت مزايا أو نقائص كل من المذهبين المعنيين فانهما ينشدان تحقيق العدالة الاجتماعية في زعم المفكرين من كلتا الفئتين ، ولكن أيهما الأصلح وخاصة لبلادنا ؟ او بالاحرى ما هي النتائج التي وصل اليها كل من المذهبين ؟ لبيان هذا لا بد من أن نأخذ نموذجاً او نماذج من البلاد التي طبق فيها هذان المذهبان ونرى ماذا أصابا من نجاح أو سببا من فساد .

الفصل الثاني

كيف طبقت هذه المذاهب في البلاد الصناعية

المذهب الفردي: ينتشر هذا المذهب في أكثر البلاد الصناعية في غرب اوربا ، وكذلك في اميركا ، وتعرف هذه البلاد عند الاشتراكيين بالبلاد الرأسمالية . وزعيمة هذه البلاد في يومنا الحاضر هي اميركا ، وباقي الدول الغربية تدور في فلكها .

ففي أي بلد من هذه البلاد ، وأولاها انكلترا التي نشأ فيها التصنيع قبل غيرها ، لم يكن هذا المذهب نتيجة تفكير او تصميم سابق ، بل هو امتداد طبيعي للحياة الاجتماعية المتطورة منذ عهد الزراعة والتجارة ، حيث كانت المزاحمة حرة والقوي هو الذي يخضع لسلطانه الضعفاء . ولم تكن الحياة الصناعية على هذ النحو الا امتداداً لتلك الصور السابقة حيث يشق كل انسان طريقه كما يريد . وقد عززت هذه النزعة الثورات التي أريق فيها الدم سخياً طلباً للحرية - حرية الفرد - فكيف يعقل ان يناقض المفكرون في ذلك العصر انفسهم بأنفسهم ويقيدوا الناس في رباط مشترك ويجعلوا مصير الواحد مربوطاً بمصير الآخرين .

ومما لا ريب فيه ان هذه الحرية قد أطلقت العبقرية البشرية العنان فأحدثت انقلاباً في المجتمع وبعثت الانسان بعثاً جديداً بما أعطاه للبشرية من اختراعات ونظريات في العلوم والفنون والصناعة وسائر مرافق الحياة . فالحرية اذاً خدمت الانسانية وأدت رسالتها بما

يحق لها ان تفاخر به تلك الاجيال وتخلد ذكرها في أنصع صفحات التاريخ . وكل ما نراه اليوم من علم واختراع هو وليد تلك العصور التي تمتع فيها الانسان بحريته وذلك قبل ان تعرف الاشتراكية النور .

فما الذي يؤخذ اذن على هذا المذهب ؟

ثلاثة مآخذ رئيسية هي :

اولاً : التبذير : بما ان المزاحمة حرة كما قلنا ، ولا يمكن معرفة حاجة السوق الحقيقية ، فان الانتاج لا يتفق مع الحاجة وكثيراً ما فاض الانتاج فيضاً يهبط السعر ، فيلجأ المنتجون الى اتلاف الفائض محافظة على السعر المناسب ، والأمثلة عديدة في الزراعة بصورة خاصة ، كما جرى في البن البرازيلي الذي صار وقوداً للقاطرات بينما تحتاجه البلاد الاخرى ، وكما جرى في الدقيق الاسترالي ، وكما يلجأ بعض الصناعيين الى البيع بالخسارة للمضاربة وأذى الغير .

ثانياً : الازمات الاقتصادية : ان المزاحمة الحرة التي هي أساس هذا المذهب تتطلب وفرة في الانتاج ، وبالتالي اغراق السوق وكساد البيع ، ومن ثم تسريح العمال وخلق البطالة . وفي هذا ظلم اجتماعي ، وكارثة انسانية تفسد النظام ، وتخلق جواً مرعباً من البغضاء في الوطن الواحد . وليست هذه الازمات بالشيء التافه الذي يمر به دون بيان اسبابه ونتائجه بدراسة مستفيضة ، فالازمات الاقتصادية أكبر مساوىء هذا النظام الفردي وأخطرها ، فيجب أن نعرفها لنعرف سبيل الخلاص منها ان كان هنالك سبيل لذلك .

فمنذ فجر التصنيع اي سنة ١٨١٠ ، نشأت أزمة في انكلترا فجأة أعقبها عدة افلاسات وفي السنين ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٨ نشأت أزمات في انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، ألقت بعدد كبير من العمال خارج

معاملهم ، وبينما كانت هذه الازمات مستحكمة كانت البضائع الاوربية تباع في الهند وفي الشرق بأسعار أرخص منها في بلاد منشئها ، وكانت الافلاسات تعلن يومياً في البلاد الصناعية .

وفي عام ١٨٢٥ بدأت الازمة في انكلترا بسبب فرط الانتاج وكانت هذه أول أزمة شاملة انحطت معها قيمة العملات حتى منعت الحكومة التعامل بالاوراق النقدية ذات القيمة الصغيرة .

ويصف سيسماندي هذه الازمة اذ يقول : لقد كانت الطلبات على المصانع الانكليزية كبيرة . وزاد الانتاج بشكل هائل ولكن .. بعد سنة او سنتين أصبح المشترون الاجانب مستهلكين لرءوس اموال كبيرة بسبب هذه الطلبات ، ورجعوا الى عوزهم ؛ ورزحوا فوق هذا تحت عبء ديون كثيرة ، ولذلك كانت الأزمة عامذاك أعظم أي عام سابق اذ لم يبق طلبات خارجية ، وكان اصحاب المصانع الانكليزية قد جمدوا جميع رءوس اموالهم في الآلات والمواد الاولية .

ومنذ عام ١٨٣٦ حتى عام ١٨٣٩، نشأت أزمة في انكلترا والولايات المتحدة ،وكان انخفاض في الاسعار وأزمة وديون ، واضطر رئيس الولايات المتحدة الى اصدار قرار يمنع بيع الاراضي الا بالعملة المعدنية أما زراع القطن الذين وضعوا جميع رءوس أموالهم واستدانوا لشراء البذار والآلات الحالجة وسواها فقد أصيبوا بنكبة كبيرة ،لان المعامل الانكليزية لم تشتر قطنهم ، وجاء موسم الحبوب سيئاً مما اضطر ٦١٨ بنكاً الى ان توقف عمليات الصرف طيلة عام ١٨٣٧ ،ولم يبق الا ثلاثة مصارف تعمل فقط في جميع الولايات المتحدة .

وما أشبه هذه الازمة بالوضع الحاضر في سورية ، على أن أملنا ما زال معقوداً على موسم القطن الذي نرجوه تعالى أن يباركه .

وفي عام ١٨٤٧ هزت الازمة اوربا واميركا ، وأصيب العمال بكارثة

قاموا على اثرها لاول مرة مطالبين بالتين تارة ، وبالعنف تارة اخرى لتحسين اوضاعهم الاجتماعية وقد نضج وعيهم وحجم شملهم تلك الكوارث التي حلت بهم . ففي انكلترا بدأت المطالبة بقانون العمل ، وفي فرنسا قامت ثورة عمالية في شباط سنة ١٨٤٨ لها طابع اجتماعي ، وثورة في برلين ، واضطرابات في فينا وثورة في براغ والمجر وروما وميلانو الخ ... ثم ثورة في فرنسا في حزيران عام ١٨٤٨ على اثر اغلاق الحكومة لمعاملها .

وفي عام ١٨٥٧ حدثت ازمة جديدة في اميركا وانكلترا وفرنسا. ومع انه بعد الازمة الماضية كانت التجارة مع المستعمرات قد نشطت كثيراً وفتحت الصين أسواقها للغرب ، وكان قد اكتشف الذهب في استراليا وكاليفورنيا واستخرج بكثرة ، ومع ان الحركة الصناعية دارت بشكل مرض الا ان كل هذا لم ينج البلاد الصناعية من هذه الازمة التي كان سببها كثرة الانتاج بلا حساب ، طمعاً في التصدير لهذه البلاد المفتوحة للمنتجات الاوربية والاميركية .

وكان ميزان السنتين ١٨٥٧ - ١٨٥٨ في اميركا ان افلس ٩٦٥٥ محلاً تجارياً وصناعياً بعجز اجمالي يزيد على ٤٠٠ مليون دولار .

ومن سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٦٦ حدثت ازمة اخرى في اميركا وانكلترا وفرنسا . وفي سنة ١٨٧٣ امتدت الازمة الى بلاد صناعية جديدة في اوربا الوسطى ، بعد ان كانت الازمات الصناعية لا تصيب الا فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة لانها أسبق في التصنيع . فقد بدأت الازمة في المانيا والنمسا في صناعة التعدين والسكك الحديدية ، وكان من نتيجة تلك الازمة في اميركا افلاس ٢٩١٥ محلاً تجارياً وصناعياً عام ١٨٧١ وارتفع العدد في العام التالي الى ٤٠٦٩ محلاً . وزادت البطالة حتى كان يرى على ابواب الافران صفوف من العمال التعساء ينتظرون دورهم ليحظوا بقليل من الخبز .

وفي عام ١٨٨٢ وقعت ازمة في البلاد الصناعية وبطالة .

ومن عام ١٨٩٠ الى عام ١٨٩٣ حدثت ازمة في انكلترا وافلس بنك بارنيك الانكليزي الذي كانت فروعه في الارجنتين قد سببت افلاسه على اثر الازمة في تلك البلاد . وفي الولايات المتحدة كانت البورصة في اضطراب مخيف ، وعلى اثر ذلك أفلس مئات البنوك ومحلات يقدر عددها بخمسة عشر الف محل تجاري وصناعي . وقد اصاب طبقة العمال النصيب الأوفر من تلك الازمة اذ بلغت نسبة العاطلين ١٧ ٪ منهم وخفضت أجور الباقين من ٢٠ - ٢٥ ٪ ، وهبطت الاسعار حتى بقي قليل جداً من السلع التي تباع بأكثر من سعر تكاليفها بشيء زهيد لهبوط القوة الشرائية لدى المستهلكين ، وامتلأت السجون والملاجيء والمستشفيات . وترى القوم صرعى كأنهم أعجاز نخل خاوية من الجوع والبرد ، والحقد يدفعهم نحو واشنطن مدججين بالسلاح ، وقد خيمت على اميركا سحب الديون وتعطلت الاعمال وأرهق الناس بالضرائب .

وفي عام ١٩٠٠ رغم جميع التدابير التي اتخذت بعد الازمة الماضية نشبت أزمة جديدة ، وامتدت من اوربا الغربية حتى شملت روسيا ، ففي هذا البلد المتصنع حديثاً أفلس ٣٠٠٠ محل بين صغير وكبير ، وألقي على قارعة الطريق ١٠٠٫٠٠٠ عامل .

وفي عام ١٩٠٧ قرعت الازمة اجراسها من الولايات المتحدة فعمت الكرة الارضية . ففي ١٦ تشرين الاول (اوكتوبر) توقف محل هاينز ومورس Heinze et Morse عن الدفع بسبب هبوط سعر النحاس ، وكان هذا المحل في صراع مدة اربع سنوات قبلها مع محل آخر يشتغل بصنف النحاس تحت رقابة روكفلر المثري المعروف . وعلى اثرها في ٢٢ من نفس الشهر توقف المحل المشهور كينكر بوكر تروست عن الدفع ايضاً وهكذا بدأت سلسلة طويلة من الافلاسات واغلقت البورصة .

ومن هذا المثال نرى كيف ان المزاحمة قتلت المزاحمة - كما يقول برودون -

وعلى اثر ذلك ارتفعت نسبة العاطلين من ٣,٥ الى ١٢ ٪ واصيبت المانيا وانكلترا وفرنسا اصابة بالغة من اثر تلك الازمة . وفي عام ١٩١٣ بدأت طلائع الازمة في المانيا ، وتمخضت عن الحرب العالمية الاولى ، فان تصنيع المانيا المتزايد كانت له نتيجتان :

الاولى ـ ان المحصول الزراعي الذي طغى عليه التسابق الصناعي لم يعد كافياً لحاجة السكان . والثانية ـ ان زيادة الانتاج الصناعي فاض كثيراً عن حاجة السوق الداخلية واصبح من الضروري التفتيش عن سوق خارجية . ولكن التصدير بقدر ما كان لازما لالمانيا ، كان ايضاً سبباً عليها ، وكان لا بد لها ان تفتش عن طريق لتتنفس ، وما كان امامها الا الحرب .

ولم تكن الحالة في الولايات المتحدة لتختلف عما كانت عليه في المانيا ، اذ بينما كان عدد العاطلين عندها في سنة ١٩١٢ لا يزيد عن مليون ، اصبح في عام ١٩١٤ يزيد على مليونين ، وبينما كانت نسبة العاطلين قبل دخول اميركا الحرب عام ١٩١٥ تزيد على ١٢ ٪ هبطت في سني الحرب الى دون ٣,٥ ٪ .

فالحرب كانت ، ولا تزال دائماً حلا لمثل هذه الازمات .

وفي فترة بعد الحرب العامة الاولى عام ١٩٢٠ ، او منذ اواخر عام ١٩١٩ كان العالم يجتاز مرحلة تسابق في الانتاج ، وارتفعت اسعار الجملة اكثر من مئتين ونصف . ولكن في مايس سنة ١٩٢٠ بدأ انحطاط اسعار المعادن ثم سعر حرير اليابان ، وتأثرت آسيا وانعكس ذلك على اوربا واميركا ، وتبلبلت المصارف في العالمين القديم والجديد ، ولم تخل بلد من هذا الاضطراب حتى ايطاليا والدانمرك والصين واليابان وانكلترا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها .

واصيبت طبقة العمال بكارثة ، فبينما كان عدد العاطلين في الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ يساوي ١٫٤٠٠٫٠٠٠ عامل قفز هذا الرقم عام ١٩٢١ الى ٤٫٣٧٠٫٠٠٠ عامل .

وجاء عام ١٩٢٩ بأزمة جديدة ، وتتالت الازمات بين الشدة والضعف حتى الحرب الثانية ونلخص هذه الازمات فيما يأتي :

من عام ١٩٢٩ الى ١٩٣١ افلاسات بالجملة .

عام ١٩٣١ ازمة عامة وافلاسات بنوك في المانيا والنمسا .

هبوط سعر الجنيه الاسترليني.

بين عام ١٩٣١ وعام ١٩٣٣ هبوط في الاسعار ، وعجز عن دفع الديون الدولية ، وقد تضافرت الامم للتخلص من هذه الازمة بعقود ومعاهدات دولية ثنائية واكثر ، وعقد مؤتمر دولي اقتصادي عام ١٩٣٣ وقد اخفق مسعاه .

وجاءت سنتا ١٩٣٣ و ١٩٣٤ بأزمة جديدة في اميركا ، وجرت محاولات لتثبيت الاسعار على بساط البحث في الدول وبين الدول ، وخاصة لتحديد انتاج الحنطة والمطاط والقصدير والنحاس والسكر .. الخ .. كما اتخذت اجراءات فيما يخص العملة المعدنية . وصادف الاساس الذهبي في التعامل مصاعب كبيرة بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٦ . وقد حاولت فرنسا وبلجيكا وايطاليا وهولندا ولوكسنبورغ وسويسرا ان تدافع عن الاساس الذهبي . وجرت في هذه الحقبة حرب استعمارية بهجوم ايطاليا على الحبشة ، وانحطت العملة الفرنسية ، واعلنت الدول الثلاث فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة حفظها للعملة .

وبدأ التسابق للتسلح وارتفعت الاسعار بين عامي ١٩٣٤ - ١٩٣٧ ، ولكنها توقفت عام ١٩٣٨ ، وجاءت بعدها الحرب الثانية العالمية عام ١٩٣٩ .

ويجب ان نعتبر أزمة ١٩٣٣ من الازمات العالمية التي لم يسبق لها مثيل ، فقد توقف حوالي ٤٠٠٠ بنك في الولايات المتحدة وحدها ، كما اضطرت جميع بنوك اميركا الى توقيف عمليات الدفع .

وكان في العالم ٣٠ مليون عاطل عن العمل ، وفي الولايات المتحدة وحدها ١٤ مليوناً منهم ، وامتدت هذه الازمة عدة سنين ، وما أنهى الازمة الخطيرة هذه الا الحرب العالمية الثانية ، اذ بينما نرى في عام ١٩٤٠ اكثر من ٧ر٥ ملايين عاطل ، يهبط هذا الرقم الى أقل من نصفه عام ١٩٤١ . ولما احتدمت الحرب لم تنعدم البطالة فقط ، وانما دخل ميدان العمل ثمانية ملايين شخص كانوا معتبرين خارج سوق العمل . وكان مجموع اليد العاملة بما فيها القوى المسلحة ٦٧ مليوناً ونصف ، بينما لم يبلغ عام ١٩٤١ الخمسة والخمسين مليوناً من العمال .

لقد عددنا هذه الازمات في بحر ثلاثة قرون باقتضاب ، ولكن على كل أزمة يمكن أن يكتب مجلدات وتؤلف روايات عما قاساه البشر وخاصة الطبقة الكادحة من ويلات ومآس . واذا أحصينا هذه الازمات نجد ان تواترها في فترات لا تزيد على بضع سنوات ، فما ان تنتهي أزمة الا وتحضر اسباب أزمة لاحقة ، وليس امام البشرية في هذا النظام الا تحمل الازمات المتوالية ، او التخلص من الازمات بالحروب ، وكلاهما شر . ولو لا خشية الاطالة لعددنا الحروب ايضاً ولرأينا ان التواتر حدوث حرب بعد كل ازمتين كبيرتين ، وان الازمات بعد ان كانت محصورة صارت تعم بلاداً أكثر ، وتأخذ في الشدة والعنف مجالاً اوسع . كما ان الحروب بعد ان كانت بين دولتين أصبحت أيضاً أعم وأوسع وأكثر هولاً وويلات . وكأنما الأزمات من جهة والحروب التوسعية من جهة اخرى هما من مستلزمات هذا النظام الفردي . ومع ما فيها من قوة وظلم فان دعاة الحرية الفردية يجدون لها المبررات . فهذا الاستاذ هـ . تروشي H - Truchy يقول ، في محاضرته التي ألقاها على مدرج الجامعة السورية في دمشق في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ؛ ولم ينس الناس بعد ويلات أزمة عام ١٩٣٣ ما يأتي : « يجب أن نؤكد بان هبوط الاسعار في حالة الازمات الاقتصادية التي تنتاب الشعوب بين حين وآخر ، وتهز العالم هي نفسها الشروط الملائمة التي تبعث التقدم الاقتصادي ، اذ انه في هذه الازمات يتم الاصطفاء

القاسي . فكل شيء كان غثاً ومرتجلاً ، وكل فرد ليس له قواعد ثابتة يضمحل من الوجود . فهذا القانون هو نظام كل شيء في الحياة ، ولا يمكن إلا لأدمغة الشعراء أن تتصور الحلم بربيع دائم . اما الحقيقة فان التناوب والتغير المستمرين هما قانونا الحياة ، وهما اللذان يجعلان لكل من الفصول الاربعة قيمة ، فلولا الفصل القاسي لما نعمنا بفصل الزهور » .

ثالثاً : الاستعمار والحروب : ـ وتشكل هذه المأخذ الثالث الذي

ينتقد به المذهب الفردي ، ولكن ليست الحروب من ابتداع البلاد الرأسمالية لتؤخذ بجريرته ، فهي موجودة منذ الأزل او منذ عهد آدم على الأقل عندما قتل قابيل أخاه هابيل . وكانت الفتوحات من مفاخر الامم القديمة ، وتاريخ البطولات يزن الرجال بمقدار بلائهم في الحروب . وقد كانت غاية الحروب الكسب الرخيص على حساب المغلوب ، او تأميناً للبقاء ، أو لحب السيطرة ، او للثأر ، او لنشر دعوة او عقيدة .

ولكن ! ألا تقوم البشرية منذ القدم على النظام الفردي ؟ وحتى لو لم نعتبر هذا ، أفليست النظم الاقتصادية تنشد العدالة الاجتماعية؟ والامم في القرن العشرين تتغنى بهذه العدالة وتسعى لها على حد زعمها ، فهل تكون الرغبة شيئاً والواقع شيئاً آخر ؟ . نعم ، فما دامت الامم الصناعية ذات النظام الفردي في سباق دائم ، فمن منطق الاشياء ان تفتش دوماً عن اسواق خارجية متى أشبعت الاسواق الداخلية ، ومن منطق الاشياء ايضاً ان تفتح اسواقاً بكراً قليلة المقاومة ، وفيرة المواد الخام وكثيرة الاستهلاك . ولهذا فقد رأينا أمم اوربا حتى الصغيرة منها مثل هولاندة وبلجيكا والبرتغال تضع يدها على بلاد واسعة وكثيرة السكان بوسائل مختلفة اما بالشركات كشركة الهند الشرقية والغربية ، وبالديون التي تقرض للملوك كما جرى للدولة العثمانية ، او بالفتوحات التي جعلت الكرة الارضية تحت سيطرة او رقابة بضع دول اوربية صغيرة ، كالضفدع الذي يبلع الفيل .

والاستعمار كلمة لطيفة في معناها ، لأنها طلب للعمران ، لكنه العلقم عند التجربة ، فهو كالعلق يمتص دم الامة المغلوبة ليترف الغالب على حسابها . وياليت جميع افراد الامة الغالبة تستفيد من هذا الاستعمار ، انه لا يستفيد منه إلا فئة قليلة يسميها الافرنسيون المئتي اسرة . وفي الواقع لا يستفيد اكثر من مئتي اسرة افرنسية من الاستعمار الذي يقدم له الشعب الفرنسي دم ابنائه مكرهاً . ولذلك نرى اليوم في ثورة افريقيا الشمالية الجنود الفرنسيين يرفضون الذهاب الى القتال فيما لا شأن لهم به . ولكن فرنسا كنموذج للامم المستعمرة لا تعدم وسيلة في جلب الجيوش من مدغشقر او السنغال مثلا لتأديب اخواننا الأفارقة . وتستعين بالافارقة لتأديب المدغشقريين وهكذا ، ولا تتورع ايضاً هذه المئتا اسرة عن ان تجلب جنود المستعمرات لتأديب الافرنسيين انفسهم اذا بدا من الطبقة الكادحة الفرنسية اي مطالبة بانصاف . وما المانع من ذلك ؟ ان هذا ينسجم تمام الانسجام مع المنطق في النظام الفردي حيث المزاحمة فيه حرة . وقد جيء فعلا قبل الحرب المنصرمة بالجنود السود السنغاليين ليهاجموا باوامر افرنسية المصانع الافرنسية التي اعتصم فيها العمال الفرنسيون، ويطلقون عليهم القنابل المسيلة للدموع والماء ويسوقون المتمردين الى السجون.

فاذا كان هذا يجري في الوطن المستثمر فماذا يجري في البلاد المحتلة ؟.

ان عهد الانتداب الفرنسي على سوريا لم يمض الا منذ عشر سنوات، ولم ننس بعد ويلاته . هذا فضلا عن ان السياسة الاستعمارية كانت تسعى لحصر خيرات البلاد في ايدي الافرنسيين عن طريق اعطاء الامتيازات للشركات المستثمرة، وحصر السلطة في يد المستشارين،وافقار الشعب السوري واذلاله حتى لا يصبح الا شعباً اعزل فقيراً يرضى في النهاية ان يبيع نفسه وجهوده الى الاسياد الحاكمين ، كما هي الحال اليوم في بلاد المغرب العربية، وفي سائر المستعمرات . هذا هو الاستعمار وهذه غاياته .

وليست فرنسا الا نموذجاً من هذه الامم وقد لا تكون اسوأها . واذا اراد الانسان ان يطلع على خسة الكتاب المأجورين الذين الفوا عن بلادنا امعاناً في قهرنا ،فاساءوا الى سمعة تاريخنا ، وافتروا على عقائدنا ودينا ،وحاولوا خلق الفتنة الدينية بين ابناء الوطن الواحد ، وقلبوا الحقائق باطلا، فليقرأ مثلا مؤلف « فرنسا في بلاد الشام » لمؤلفه « ايتين لامي » او «انذار الخطر في سوريا» « لجان وجيروم تارو » وكذلك « سوريا ولبنان» لمؤلفه « لويس جالابير » واضرابهم .

وليست فاجعة فلسطين الا اثراً من آثار الاستعمار البغيض . فهل غير العرب اقدر على التحسس بمساويء الاستعمار ، وقد بلونا منه ما بلونا؟ هذا هو الفتح المخزي الذي ليس له اي مبرر الا ليخدم المتزاحمين الاحرار في الصناعة والتجارة .

وزبدة النتائج التي انتجها تطبيق النظام الفردي في البلاد الرأسمالية هو التبذير والازمات الاقتصادية المتعاقبة والاستعمار . على انه لا ينكر عليه انه رفع مستوى الحياة اجمالاً ،على ان هذا لم يحصل نتيجة المزاحمة الاقتصادية الحرة ولكن نتيجة كفاح الكادحين ضد جشع المستثمرين ، ومع هذا فان الطبقة الكادحة في خوف مستمر من ان تساق اما الى البطالة او الى الحرب ، حتى ان الداعي الاكبر الى الاقلال من النسل الاختياري ، على حد تعبير الامهات الاوروبيات ، انهن لا يردن العذاب بالولادة وتربية الاطفال وتحمل آلام الثكل فيما بعد ، انهن لا يردن ان يلدن للمجازر والحروب .

نتيجة تطبيق المذهب الاشتراكي : ـ ان البلد الاول الذي طبق فيه المذهب الاشتراكي بالمعنى الصحيح هو روسيا ، ولذلك يمكن ان تكون هي النموذج الذي يدرس ، على انه قد يكون من المفيد ايضاً التطرق ، اذا لزم الامر ، الى حالة الدول الدائرة في فلكها . وما دام

هذا المبدأ الاشتراكي غير عفوي ولا فردي ، قله ضوابطه . ويحسن بنا ان ندرس حالة روسيا قبل تطبيق هذا المبدأ في بلادها وبعده .

لقد كانت روسيا قبل عام ١٩١٧ متأخرة ، وثرواتها الكبيرة مهملة ، ورءوس الاموال الانكليزية والفرنسية والبلجيكية وغيرها متكالبة على مرافقها وخيراتها ، ورغم وفرة رءوس الاموال هذه ، فانها لم تستثمر إلا جزءاً ضئيلا من الثروة الضخمة الممكنة الاستثمار . وفي اثناء الحرب العالمية الاولى جندت روسيا ١٤ مليون عامل ومزارع ، فتوقفت الزراعة والصناعة ، ووقعت روسيا في عجز في الانتاج الغذائي والأولي لا يوصف . فقامت الاضرابات ، ونشبت الثورة الاشتراكية في ٢٥ تشرين الاول من تلك السنة ، ونجحت في قلب القيصرية واعلان الجمهورية الاشتراكية .واول ما حققته ان امت جميع ارض الوطن ووزعتها على الكادحين الذين يستثمرونها ، كما امت وسائل الانتاج جميعها من مصانع ووسائل نقل ومصارف ، وجعلتها لصالح المجتمع . وخشيت الامم صاحبة المصالح في روسيا ان تفقد مصالحها كما خشيت بقية الامم الرأسمالية ان يمتد اليها هذا الدين الجديد ، فتدخلت بالنار والحديد مدة عامين (من ١٩١٨ الى ١٩٢٠) ، وضربت حول روسيا حصاراً منيعاً . ولكن روسيا صبرت المحنة وقاومت حتى ظفرت على الجميع . والتفتت الى عمران بلادها ، وكان عليها ان ترفع المصائب التي خلفتها الحروب ، وتصلح الصناعة ووسائل النقل والزراعة . ورأى القادة ان يثيروا اهتمام الكادحين لاحياء بلادهم في ظل المذهب الجديد ، وكان ذلك بافهامهم ان التقاعس سيجر ويلات اخطر من الحصار والحروب ، واقر المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي سياسة اقتصادية عرفت باسم نيب . N . E . P . وكان لينين قبلها قد قال حكمته التاريخية عام ١٩٢٠ في المؤتمر الثامن للسوفييت الروسي « الشيوعية هي قوة السوفييت يضاف اليها كهربة البلاد » . ووضع برنامج للكهربة نفذ قبل موعده المضروب ، وقرر تنفيذ مشاريع كهربائية اخرى واسعة نفذت كلها ، وحصلت روسيا على قدرة كهربائية هائلة .

وكانت اول مهمة امام الروس انعاش البلاد زراعياً للحصول منها على المواد الاولية والمنتجات الزراعية اللازمة للصناعة ، ثم تحريك الصناعة وانهاضها . ولكن كانت امام الدولة ثلاث عقبات جسام هي .

١ - تكنيك قديم ومتأخر .

٢ - نقص معامل الانشاءات الميكانيكية التي تنتج الآلات الضرورية واللازمة لبقية الصناعات .

٣ - كان تطور الصناعة الخفيفة يصطدم بضعف الصناعة الثقيلة التي كانت جد بدائية ، فكان ينبغي بناء صناعة جديدة للدفاع والآلات الزراعية العصرية ووضع انتاجها في خدمة الزراعة . وكذلك لانتاج جميع وسائل النقل وآلات للصناعات الكيمياوية ، ولمحركات توليد القوى ، ولاستخراج الفلزات المعدنية وغيرها وغيرها .

وهذا يتطلب رأس مال ضخم ، فأنى لروسيا القائمة من تحت الردم ان تجد هذه الاموال ؟ فاذا كانت البلاد الرأسمالية أنشأت صناعاتها بالذهب الاميركي ، وبخيرات المستعمرات او بالقروض الخارجية ، فان على روسيا ان تنشئه بوسائلها الخاصة . وقد أدرك القادة ان الثروة الخام التي تملكها روسيا هي عظيمة ، ولكن يجب أولاً وضع هذه الثروة تحت امرة الدولة لتستخدمها لصالح المجموع . اما الخطوة الثانية فهي ان يراعوا الاقتصاد في النفقات وتحاشي التبذير ، لتتراكم موارد متزايدة عند الدولة لتصرف في الاعمال الانشائية الكبرى . والزراعة هي المورد الذي يجب الاعتماد عليه في المرحلة الاولى ، ولكن ما دامت الزراعة في قطاعات صغيرة ، فلن تقوى على رفع انتاجها ، لذلك كان لا بد من استبدال هذا الوضع بطريقة الانتاج الزراعي الضخم ، الذي يمكنه استعمال الآلات في مؤسسات اشتراكية واسعة مؤلفة من عدد من القطاعات الصغيرة ، تساعدهم الدولة بتقديم فرقة ميكانيكية زراعية كاملة ، وتسمى هذه الخلايا

الزراعية بالكولخوزات . ومع ان الاراضي وزعت على الفلاحين الى اجزاء لاستثمارها بعد تأميم الارض ، الا أنها عادت تتجمع مرة ثانية في قطع كبيرة واسعة ولكن ليس في يد الفرد بل في يد جماعة يقومون بأنفسهم على خدمتها واستثمارها والتنعم بقسط وافر من خيراتها . وقد قال لينين في توصياته « اذا نحن حصرنا أنفسنا ضمن اقتصاديات صغيرة كما في السابق فسنظل مهددين بهلاك مؤكد ولو كنا مواطنين أحراراً في ارض حرة » . وكما أوصى لينين أيضاً بأن يحدث هذا التعاون الكولخوزي بالبرهان والاقتناع بفائدته، لا بالضغط والاكراه .

ومع كل هذا لم يتم الامر على ما كان يرام ، فقد كان من بقايا العهد القديم أناس مخلصون له مناوئون المذهب الجديد ، فما انضموا الى الكولخوزات ، وكانوا فوق ذلك يرفضون ان يبيعوا الدولة الفائض من القمح عندهم ، وقاموا ايضاً بأعمال الارهاب لاحباط برامج الحكومة ، فكم أشعلوا النار في مراكز تخزين الكولخوزات ، وتعرضوا لافرادها، وخربوا آلاتها حتى اضطرت السلطات الى اتخاذ وسائل زجرية ضدهم . ومن جهة ثانية قام بعض بقايا العهد القديم ، ممن لم تتمكّن الدولة من استبدالهم (وهم في مراكز فنية حساسة) ، يقودون استثمار المناجم بشكل غير طبيعي ، باذلين جهدهم لانقاص الانتاج باتلاف المعدات والاجهزة عمداً ، واحداث انهيارات وانفجارات ، وحرق المصانع والمناجم والمراكز الكهربائية التي كانت في عهدتهم . وكان اكثر الفنيين من غير البلاشفة، وبالتالي غير المؤمنين بالحركة الجديدة ، مما يدلنا على ان الاشتراكية لم تلقَ الترحيب والتأييد من جميع الروس ، حتى ولا من جمهور كبير من الكادحين . وتجاه هذه الاعمال التهديمية قال ستالين : « ان البلاشفة الذين يديرون المشاريع يجب عليهم ان يستوعبوا هم انفسهم تكنيك الانتاج، حتى لا يستطيع المخربون في صفوف البرجوازية الفدماء ان يخدعوهم » . ومن الواجب التعجيل في تكوين ملاكات فنية جديدة تنتقى أفرادها » .

وكما ينظر الناس في بلادنا الى العمل كأنه سخرة شاقة ومذلة ،

كذلك كان الامر في روسيا . ولكن أصبحوا بعد ان لمسوا نتيجة جهدهم يرون العمل شرفاً ومجداً . وهذا لم يأتِ الا بمجهود كبير ، فكان لتوجيه عناية الحكومة للزراعة أولاً كما قلنا ، بتأمين الآلات الزراعية الجبارة الى الخلايا الزراعية الواسعة حتى ضمت رجالاً مؤمنين بشرف العمل ، مما سبّب ارتفاع انتاج البلاد الزراعية ارتفاعاً كبيراً ، وضمن الحصول على الموارد المتوخاة .

وفي عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ اعلن ستالين « ان روسيا على وشك ان تتحول من بلد زراعي الى بلد صناعي ». اي انه كان ذلك بعد اعلان الثورة الاشتراكية بأربع عشرة سنة . وهذه نقطة هامة ايضاً تلفت النظر ، وهي ان التصنيع لا يُقال له كن فيكون بل كان لا بد من تركيز كل قوى الأمة الروسية في قيادة وحيدة حازمة ، وفي اتجاه مصمم حتى رأينا روسيا تصل الى أعتاب التصنيع بعد اربع عشرة سنة حسب اعتراف ستالين . والتصنيع ليس معناه صنع الآلات وانما صنعها من جهة ، وادخالها في جميع مرافق الحياة من جهة اخرى ، اي استخدامها في الزراعة والنقل والتعدين والدفاع والبيت وفي كل شيء . وكان الفلاح هو السند الحقيقي الوطيد لاقتصاديات البلاد ولخلق هذه الصناعة .

وبدأ التصنيع بمعناه الحقيقي عام ١٩٣٠ ، وشعر المسؤولون بالفارق العظيم بين حالهم وحال البلاد الرأسمالية المتقدمة في مضمار الصناعة ، وقد قال ستالين بهذا الصدد « لقد تأخرنا عن البلدان المتحضرة من خمسين الى مئة عام ، وعلينا ان نطوي هذه المراحل في مدى عشر سنوات ، فاما ان نفعل ، وإما ان يطحنونا طحناً » ، وقال « لدينا جميع الامكانيات ولا ينقصنا سوى ان نعرف كيف نستفيد لكي نستفيد وهو شيء يتوقف علينا وعلينا فقط ».

ولكن التكنيك القديم كان عاجزاً عن تحقيق زيادة الانتاج ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية كان المسؤولون في الاقتصاد يعتبرون التكنيك

قضية ثانوية تهم الاختصاصيين .

ولكن ستالين تنبه الى قيمة التكنيك وقال كلمته المشهورة « ان التكنيك هو الذي يقرر كل شيء في عهد البناء » .

واصحاب التكنيك هم العلماء والمهندسون ، فهم القادة الحقيقيون ، ليس في التصنيع فحسب ، بل في جميع مرافق الحياة في عصرنا الصناعي هذا .

وكان من نتيجة هذا التوجيه ان كان في روسيا عام ١٩٣٤ ٢٨١٫٠٠٠ تراكتور ، و ٣٢٫٠٠٠ حصادة في خدمة الزراعة من الانتاج الصناعي الروسي . كما انه في نهاية برنامج خمس السنوات الاولى ، اي عام ١٩٣٢ ، بلغ الانتاج الصناعي مقدار ٧٠ ٪ من المجموع العام لانتاج الاقتصاد الوطني . وهكذا خطا التصنيع خطوات جبارة منذ اول تجربة ، واستمر كذلك في تصاعد مستمر في برامج السنوات الخمس التالية بشكل مثير للاعجاب . فكيف كان ذلك ؟ .

لئن قال ستالين : « التكنيك يقرر كل شيء » إلا ان العلم في حد ذاته ، واتخاذ القرارات الصحيحة لا يضمن دائماً نجاح العمل اذا لم يوضع الاشخاص القادرون على تطبيق القرارات في مواضعهم الصحيحة . او بتعبير آخر يجب امتلاك ناصية التكنيك من جهة ، وتأليف ملاك (كادر) صحيح يحسن تطبيق البرامج ويراقب التنفيذ دوما ، او ما لخصه لينين بقوله : « اختيار الاشخاص ومراقبة التنفيذ » .

ولذلك بعد ان كان الكل يقول : « التنكيك يقرر كل شيء » صاروا يقولون : « الكادر يقرر كل شيء » .

فلا يمكن الطرق الروتينية القديمة ، والكادر العتيق البالي ان يخلقا شيئاً ، ولا بد من قلب هذه الاوضاع التي شاخت ، واستبدالها بعناصر جديدة تملك ناصية التكنيك متحلية بروح العمل المخلص ، وذات

فعاليات دائمة في الخلق والابداع ، هذا ما يقتضيه التصنيع . وامثال هؤلاء يجب ان يكونوا في المخابر ومكاتب الدرس والمعمل والمنجم من علماء ومهندسين وعمال . واروع مثال على هذا التملك للمهنة العامل ستاخانوف الذي قلع في مركز واحد بتاريخ ٣١ آب ١٩٣٥ مئة وطنين من الفحم اي ما يزيد بأربع عشرة مرة عن المعدل المألوف . وبذلك سجل بدء حركة جماهيرية للعمال عرفت باسم الحركة الستاخانوفية في سبيل نهوض جديد في انتاج العمل .

كل ما مر ذكره يبين لنا بوضوح بان فعالية الامة مستثمرة ، وبما ان الفرد للمجموع فالمجموع يجب ان يكون للفرد ، فهو يضمن له العمل ، لذلك ليس في بلاد الاشتراكية بطالة ، فالكل يعمل . ولكن الا يؤدي هذا الى فيض في الانتاج ، والى توقف دولاب العمل ، وبالتالي البطالة وخلق الازمات ؟ لا ، ان هذا لا يحدث ما دام هنالك توجيه مركزي يعرف حالة السوق بالضبط ، فيوجه الانتاج في جميع انحاء الوطن الواحد حسب الحاجة تماماً . ولا حاجة لأي تسابق في مضمار معين واعمال المجالات الاخرى الا بقدر ما تدعو اليه الحاجة في الترجيح لصالح المجموع . والعامل مضمون ، واقصد بالعامل كل من يعمل بعقله او جسده ، والكل عمال للمجموع ، فمن لا يعمل لا يعيش . والربح حر ، لكن المال لا يفيد صاحبه إلا بمقدار ، لأنه لا يحق له ان يمتلك به وسائل الانتاج التي تسمح له باستثمار اخيه الانسان ، كما لا يسمح له ان يزيد ارباحه . والارث ممنوع الا بمقدار ايضاً ، فيبقى لجميع الناس ملء التكافؤ في الفرص . إن الاشتراكية اذاً تبدو مذهباً خلاباً حقق جميع العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي ، فما هي مثاليه ؟

يؤخذ على هذا المذهب انه يكبت الطموح ، فالانسان الذي يندفع بطبعه نحو التملك والاثرة اللتين تدفعانه الى بذل الجهد وشحذ العبقرية ، قد قيدتا برباط المجتمع فاصبح الانسان الطموح ملجما متقاعساً . كما ان السياسة الروسية عند التطبيق تسعى لجعل الامم التي تدور في فلكها

طوعاً او قسراً في جو معزول عن العالم مسيرة بأوامرها ، وهذا خطأ سياسي تأبى الامم ذات التاريخ والتقاليد الرفيعة من ان ترضي بالتخلي عن تاريخها وتقاليدها لتأتمر بأوامر موسكو . والاشتراكية في روسيا هي الخطوة الاولى للشيوعية التي هي اشتراكية على مقياس واسع .

الفصل الثالث

موازنة بين مختلف المذاهب

بعد ان عرضنا في الفصل الاول المذاهب الاقتصادية الكبيرة في العالم الحاضر ، وعرضنا نتيجة تطبيق هذه المذاهب في الفصل الثاني ، أصبح من اليسير جداً استخلاص الموازنة بين المذهبين .

فالفردية تتطلب المثالية في الاخلاق ؛ وتريد ان تعطي للانسان الحرية المطلقة ، وان تترك ضميره الوازع الوحيد لمراعاة حدوده . وتعتقد ان هذا ينظم المجتمع بشكل آلي . الا ان الانسان الفرد ليس دائماً نقي الضمير ، وقد يكون عند حسن ظنه بنفسه كذلك ، لانه مسير بغرائز وانطباعات من المحيط ومن البيئة ومن مفاهيمه ، ما قد يبعده كثيراً عن الوجدان الانساني الصحيح ، وقد يرتكب الجرم الاجتماعي عن غير وعي وهو قانع الضمير بان تصرفاته ضمن حدود القانون . والاهم من هذا كما بينت التجارب بان الانسان لا يمكن ان يحيط علمه بافق كبير ليقدر الخير والشر للمجتمع بشكل صحيح فيجر الى اخوانه في الانسانية مآسي وويلات من حيث لا يدري وليس هو مؤاخذاً عليها .

بينما الاشتراكية توحد جهود المجموع ، وتعرض قضايا الامة جميعها امام المجموع . وفي وقتنا تشعبت حاجات المجتمع وتشابكت بشكل لا يمكن معه الا لمجموعة من الرجال بالغة التنظيم وعالية الثقافة ان تميز في هذا الجو بين النافع وغير النافع ، وليس الا الاشتراكية التي يمكنها السيطرة بوساطة الحكومة على جمع شمل مثل هذه الفئة المختارة ، ولا اقصد في موضوعي هذا الاشتراكية في ان ننسخ تعاليم روسيا او غيرها، ولكن المثال التالي يوضح فكرتي بالضبط .

ان الصناعة الاميركية والصناعة الالمانية قبل الحرب الثانية قد بلغتا شأواً بعيدا ، وامتازتا على غيرهما من الامم الصناعية الاخرى ، فكيف تم ذلك في ان تضاهي المانيا الفقيرة اميركا الغنية ؟ .

ان رقي الصناعة الاميركية سببه بذل الاميركان الاموال الطائلة على المخابر والبحث ، وهذا مع انه يكلف كثيراً من الاموال لكننا نرى في كل معمل وفي كل مصنع اميركي مختبره بل ومختبراته القوية ، واميركا قادرة على ذلك . لكن المانيا لجأت الى طريقة اقتصادية بأن وحدت مخابر المعامل المختلفة المشتركة في الانتاج والبحث في مختبر وحيد، تضع جميع الشركات او المؤسسات المساهمة في هذا المختبر امكانياتها فيه، فكان لكل فرع من فروع الصناعة مختبره الوحيد لكنه القوي مما ادى الى نفس الغرض الذي وصلت اليه اميركا ولكن بغير تبذير . هذا مثال رائع للاشتراكية العلمية ، وانني اعتقد بان هذا النوع من توحيد الجهود هو الذي يجب ان تأخذ به البلاد العربية في التصنيع، فتشترك جميع الدول العربية في برنامج موحد مدروس ، وان لا تترك مجالاً واسعاً للحرية الفردية لانها تجرنا الى الكوارث . والامثلة كثيرة على هذا في بلادنا العربية اذكر بعضها عن سوريا .

أنشىء في دمشق معمل للزجاج وجهز بالآت رائعة في الدقة ووفرة الانتاج ، فآلة واحدة كما حدثني مسؤول في هذا المعمل ، اذا

اشتغلت شهراً واحداً ، تكفي لسد حاجة السوق السورية طيلة السنة من كؤوس الشرب ، فلماذا هذه الآلة اذاً ؟ اليس من الاجدى استخدام آلة اصغر تشتغل باستمرار طيلة السنة ، ثم نتوسع كلما زادت حاجة السوق .

ومعامل الغزل والنسيج السوري تصيبها بين آونة واخرى ازمات اقتصادية من توقف التصدير فتنشأ ازمات عمالية وبطالة تقض مضجع المسؤولين .

اما معامل الاسمنت فقد بدأت بأقل من حاجة البلاد ، فهي ما زالت في ازدهار مستمر وتوسع مضطرد ، ولم نسمع عن ازمات عمالية في هذه المعامل .

فالحرية الفردية هي اذاً ضارة لبلادنا ، ويجب على الحكومات ان تراقب التصنيع بحزم وجد . وقد يعترض معترض بان كل عمل حكومي لا يأتي بفائدة ، لأن دولاب العمل الحكومي ثقيل لا يدور الا بجهد مما يجعل النجاح غير مضمون . هذا صحيح ، اذا كان القصد من تدخل الحكومة ان تجعل المشاريع العمرانية وقضايا النهضة الصناعية تمشي على روتين المصالح الحكومية . اما اذا تركت لهذه المصانع او المشاريع حريتها كعمل تجاري ، وراقبته عن بعد ، فأنها تنجح بالتأكيد . والامثلة في سوريا متعددة على ذلك بالرغم من ان تدخل الحكومة لم يكن قليلا ، وكان يرجى ان لا تتدخل الحكومة بهذا القدر مثل مشروع ري مدينة حلب (مصلحة الفرات) ، ومصلحة تجفيف الغاب ، ومصلحة المرفأ ، والشركات المؤممة وسواها قد اصابت نجاحاً حسناً .

ان لهذا التدخل الحكومي اسماً خاصاً في علم الاقتصاد ، فهو ليس بالمذهب الفردي ، ولا بالمذهب الاشتراكي ، فهو الاقتصاد الموجه Economie Dirigée ، ويمكن ان يطبق هذا في البلاد ذات المذاهب الفردية او في البلاد الاشتراكية على السواء ، لأنه نتيجة من نتائج الحركة العقلانية Rationalisme التي ترمي الى احلال التدبير العقلي المنظم في الحياة الاقتصادية مكان الفوضى المبذرة للوقت والجهد . ولا نجد اليوم بلداً ذا سيادة الا وله منهاجه

الموجه لنمو صناعته وتجارته وزراعته سواء في الشرق او في الغرب .

ولعل اكبر دليل يرينا ان العقل البشري المطلع سيصل الى هذه النتيجة الرائعة ، هو عندما نقرأ ما صدرت به الجمعية الدولية لدراسة الصلات الصناعية قرار مؤتمرها العالمي الذي عقدته في امستردام في آب (اغسطس) سنة ١٩٣١ بما يأتي : « ان البطالة عمت العالم ، والاسواق ضاقت لضعف قوة الشراء بينما تزداد قوة الانتاج زيادة مستمرة بفضل استعمال الآلة وتقدم الاختراع الفني . وفي هذا العالم الذي ما برحت فيه الموارد الاقتصادية تنمو وتتضاعف نرى نقصاً في الأمل بالاستخدام ، ونرى مستوى المعيشة لم يرتفع أو لم يبق مستقراً بالنسبة الى زيادة الانتاج ، فليس هناك أي تناسق او انسجام بين القدرة على الشراء والقدرة على الانتاج . »

ولقد زاد في أهمية الجدل وجود وفد روسي ، ووجود المندوب الاميركي الدكتور لويس لوروين الذي قدم التقرير الاساسي في المؤتمر ، والذي حرص فيه على أن لا يتعدى حدود الحقيقة العلمية ، فقد أعلن لوروين عجز الانتاج الرأسمالي عن الملاءمة بين مستوى الجماهير وبين الانتاج المتزايد ، واستعمل في بيانه ذلك كلمات وصيغاً لا تختلف عن الصيغ الاشتراكية . حيث أعلن « عقم نظام ينتج فيه من الحبوب والقطن والصوف والخشب والفولاذ ما يكفي لغذاء كل المخلوقات البشرية وكسوتها وايوائها بصورة كافية ، ولكنه مع ذلك يرغم ملايين من الناس على البطالة ، ويقضي عليهم بالجوع رغماً عن تمنيهم العمل في سبيل قوتهم ، وبالذل رغماً عن ايمانهم بكرامة العمل » الى ان يقول « ان الفردية التي تسير خلف الربح بدأت تصبح عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي . »

ومهما اختلفت الاسماء أو الصيغ للتعبير عن عجز الفردية عن تنظيم المجتمع اقتصادياً فان المهم هي الطريقة وليست الاسماء ، والذي يمكن

استخلاصه من هذا البحث او هذه الموازنة بأن البلاد العربية اذا صممت على التصنيع ، فليس لها الا الطريقة المنهجية التي تحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك مع اشراكية جزء او كل وسائل الانتاج ، وهذا يجب ان يتبع برنامجاً مرسوماً لعدة سنوات يدرس ويطبق بأمان واخلاص من قبل أكفاء . وهذه الطريقة هي التي أصبحت قبلة العالم المتمدن حتى لا نرى أمة ذات سيادة دون برنامج توجيهي كما قلنا . وسوريا بدأت في هذه السنة وضع برنامج لخمس سنوات ، وأقر المجلس النيابي موازنة استثنائية ضخمة لهذا الغرض ، ولكن شتان بين ما نعنيه بالطريقة المنهجيه التي أشرنا اليها أعلاه وبين الواقع السوري . وسنتعرض لهذا فيما بعد مرة أخرى .

الفصل الرابع

الوضع الراهن للبلاد العربية

ان الغاية من موضوعنا وان كانت دوماً تصنيع البلاد العربية الا انه ـ كما رأينا ـ لا يمكننا بحث هذا الموضوع مجرداً عن بقية الحياة العامة للبلاد سواء في ذلك السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية والثروة في المواد الاولية واليد العاملة ، لانه على أساس معرفة كل هذا يمكن بعدها رسم البرنامج للتصنيع .

فالبلاد العربية رغم وحدة التاريخ والآمال ، نجد بينها من الفوارق الكبيرة في المستوى الاجتماعي ، والاختلاف في التكوين السياسي والثقافي ما يجعل المهمة شاقة على الباحث في أمر من امور مستقبل هذه البلاد . فالاستعمار الذي هو أصل شقائنا زاد هذا التباين ، بل سعى اليه تطبيقاً لسياسة الغرب التي رسمها ونجح فيها دوماً وهي « فرّق تسد » . فبينما كانت بلاد الشرق الادنى العربي ولايات تشكل جزءاً من الدولة العثمانية متحدة لا حواجز بينها ، أصبحت مقسمة الى عدة دول صغيرة . ولعبت سياسة الاستعمار لتقسيم هذه الدول ايضاً الى دويلات أصغر منها لهـا استقلالها الداخلي ، كما جرى في سورية مثلا في عهد الانتداب الفرنسي لتقسيمها الى حكومة دمشق وحكومة حلب وحكومة العلويين وحكومة جبل الدروز ولواء اسكندرون المستقل .

ونحن نعتبر حدود البلاد العربية من المحيط الاطلسي الى المحيط الهندي فما هو حال هذا الوطن الشاسع ؟ ان حالة افريقية الشمالية معروفة ، فما تعانيه من ظلم الاستعمار أصبح اليوم حديث العالم . والجزيرة العربية متخلفة ، وبقية البلاد العربية عاجزة في الوقت الحاضر عن الاخذ ببرنامج واسع للتصنيع ينفذ في الحال ، اللهم الا مصر ففيها من الامكانيات التي تساعدها على ذلك اكثر من اخواتها بسبب وفرة عدد الفنيين فيها . واعتقد ان عدد المهندسين في القطر المصري هو حوالى اثني عشر الف مهندس بينما لا يزيدون في سورية على ثلاثمئة وخمسين ، وفي لبنان مثل هذا العدد ، وفي العراق اقل ، وفي شرق الاردن عدد ضئيل . واذا كان عدد المهندسين لا يكفي مطلقاً للقيام بنهضة صناعية ، فان العمال المختصين بالمعنى الصحيح هم اقل من النادر في اكثر البلاد العربية ، فأكثر اليد الصناعية عندنا اكتسبت المهنة من السوق والتجارب .

والحالة الاجتماعية مؤلمة ، فالبؤس والجهل والمرض اعداء الانسانية معششة في بلادنا ومنشبة أظافرها في طبقة كثيفة من مجتمعنا ، وكل ما عملته الحكومات المتعاقبة في هذا السبيل الاجتماعي العادل لم يخفف منها الا الجزء اليسير وما زال امامنا عمل الكثير في هذا المضمار لنضمن تأسيس طبقة اليد العاملة التي تنهض ببرنامج التصنيع على الوجه الناجح .

واما الحالة الاقتصادية فانها تتأرجح بين مد وجزر حسب المواسم الزراعية . وأكبر دليل على ذلك ما تعانيه سورية من ازمة في هذه السنة بسبب قلة الامطار ، بينما يوجد عندنا من المياه ما يكفي لو نظم استثمارها سقاية اراضي تعطي انتاجاً زراعياً يحمينا من تقلبات الطقس وشح المطر . فمن ١٨ مليون هكتار « مساحة الارض السورية » لا يُسقى الا اقل من نصف مليون هكتار ، والقسم الاعظم من هذه السقاية بالمحركات التي تستهلك وقوداً وفيراً كان يمكن الاستغناء عنه لو نظم الري بالشكل اللازم .

وتجارتنا مراقبة حتى فيما بيننا نحن الاقطار العربية ، بينما اول ما كان يجب عمله رفع كل الحواجز بيننا لتنشط تجارتنا جميعاً .

والحالة الاقتصادية هي اساس كل شيء ، فالمال والرجال هما سر النجاح . ونحن نفتقر اليهما في اكثر بلادنا . وبعض البلاد العربية التي حباها الله ثروة البترول لا تستفيد من عائداته لتحقيق المشاريع النافعة لخدمة الشعب ، فهي بالطبع اقل افادة لاخواتها من هذه النعمة . وفي بلادنا ثروة طبيعية فائقة لكنها مهملة او مستثمرة من الاجنبي او بعض رءوس الاموال الوطنية على مقياس محدود ، ويختلف هذا الاستثمار باختلاف الاقطار العربية وحسب وضعها السياسي .

هذا هو وضعنا الراهن المؤلم ، الاجتماعي والاقتصادي والفني ، اما السياسي فليس بيننا قطر عربي يستطيع ان يقول انه حر لا يعاني الضغط الاجنبي عليه فكلنا مستضعفون ، وما تلك الانتفاضات الجريئة التي نراها بين حين وآخر في بعض الاقطار العربية الا دليل على ما يكبلها من قيود . فصفقة السلاح المصرية مع تشيكوسلوفاكيا منذ اسابيع هي خطوة جبارة في سبيل فك القيود ، وقد رأينا صدى هذا العمل في الامم التي مارست ضغطها حقباً على مصر ، اذ تستغرب هذا التصرف وتعتبره تحدياً لها كأنها في قرارة نفسها ترى انها صاحبة الوصاية على مصر . فاذا شئنا تصنيع بلادنا ألا نجد معارضة يا ترى من هذه او تلك من الامم المستعمرة ، لان ذلك لا يوافق الدولة الفلانية او يؤثر على صناعة وأسواق الدول الاخرى صاحبات السيادة علينا ؟ هذه نقط يجب مراعاتها والسعي لفك الاغلال التي تكبلنا بها هذه الدول اقتصادياً على الاقل بالاعتماد على حماية صناعتنا ، والاعتماد قبل كل شيء على أسواقنا العربية لسد حاجاتنا ، فهي السوق الطبيعية الدائمة التي يمكننا مراقبتها بدقة ، وأما كل تصنيع يهدف منذ بدايته الى التصدير فهو رأي مخطىء لا يجب الاعتماد عليه لانه غير مضمون .

هذه نظرة خاطفة الى الوضع الراهن في بلادنا العربية ، والذي لا يمكن ان نعتبره متماسكا يمكن الاعتماد عليه في حالته الحاضرة . وهي حقيقة مؤلمة ، لكن من الاخلاص ان نقولها وان نجهر بها ، وأي وضع آلم من ان نرى شذاذ آفاق تحميهم الدول المتبجحة بالعدالة والانسانية فتدخلهم ارضنا ، وتسكنهم ديارنا بسلاحها ، وتتركهم وتطرد ابناءنا وتشردهم بالآلاف ، عرضة للبؤس والمرض والمذلة وتلحق بكل من يقول انه عربي عاراً لا يمحوه التاريخ ، ومع كل هذه الضربة القاصمة لم تتحد بعد كلمة العرب على درء هذا الخطر الذي يهدد كياننا ، وينذر بفنائنا جميعاً . فهل يكون من السهولة اقناع الامم العربية بقبول برنامج موحد لتصنيع هذه البلاد بشكل مشترك ؟ هنا ايضاً لا بد من القيام بدعاية واسعة ورسم سياسة حكيمة لنجعل من هذه الفكرة عقيدة عند جميع العرب يؤمنون بها ويندفعون لتحقيقها في جميع الاقطار ، لأن الوحدة الاقتصادية ، اذا تحققت ، تصبح بعدها الوحدة السياسية سهلة المنال ، ويستعيد العرب ماضيهم المجيد في خدمة الانسانية ورفع مستواهم الاجتماعي والمادي .

واذا قلنا ماضي العرب المجيد فاننا نعني ما نقول ، ولو اننا خرجنا بالموضوع عن الاطار الذي رسمناه ، وهو ان لا ندخل التاريخ في بحثنا ، الا انه قد يكون من المفيد ان نتطرق فقط الى بحث الناحية الصناعية والتجارية للعرب في ماضيهم ، وكيف ملكوا طرق العالم وغذوها بمصنوعاتهم النفيسة ، لنقارن بين حاضرنا التعيس وماضينا الزاهر ، ولا اكون بذلك قد خرجت كثيراً عن الموضوع ولو اطلت ، فلعل هذا يكون حافزاً لنا على العمل المثمر ، فالامة التي تبني مستقبلها على ماضيها ، اذا كان هذا الماضي قويا ، تكون كمن ينشىء على الصخر .

لقد امتدت التجارة العربية شرقا حتى الصين ، وحمل العرب من الصين الحرير عن طريق سمرقند ، وكانوا يسمون طريق سمرقند وتركستان « طريق الحرير الاكبر » . واما في اتجاه الغرب فان تجار الشرق الادنى العربي ، حملوا تجارتهم الى شمال افريقيا واسبانيا ومن

هناك كانوا يوزعونها في اتجاه بلاد الشمال . وقد درس في عهد هارون الرشيد مشروع فتح قنال السويس ، وذلك قبل ان ينفذ هذه الفكرة دلسبس بألف عام.وعرف البحر الاسود في القرن العاشر الميلادي حركة ملاحة عربية واسعة وكذلك نهر الفولغا.اما بحر قزوين،فقد كانت المراكب العربية تمخره في جميع الاتجاهات ، فتصل بلاد فارس بسمرقند وتركستان وبخارى ، وكانت تحمل هذه المراكب المنتجات الزراعية والصناعية كالبلح والسكر والاقمشة والصوف والقطن والادوات الحديدية والزجاجية والتوابل والكافور والحرير والعاج وخشب الابانوس والعبيد . واكتشاف نقود عربية في اسكتلندا وبولونيا وغيرها لأكبر دليل على مدى اتساع التجارة والنشاط العربي.

ومن نتيجة هذا النشاط تجمعت في يد بعض الاغنياء العرب امثال ابن جساس ثروات تضاهي ما نعرفه اليوم من ثروات روكفلر وروتشلد، فقد صادر الخليفة من ثروة ابن جساس ما يساوي ١٦ مليون دينار ذهباً، ومع هذا فقد اسس بما بقي له أسرة من الجواهرية ذات صيت في الغنى .

وكان وارد بعض اصحاب السفن في البصرة الذين تمخر سفنهم البحار البعيدة يعادل مليون درهم سنويا . وطحان عادي في بغداد او البصرة كان يمكنه ان يتصدق يوميا بمئة درهم . وثراء والد بوران زوجة المأمون ، وما انفقه في عرس ابنته لا ينساه التاريخ .

ولكن مثل هذه الحركة التجارية العظيمة ما كان يمكن ان تنشأ لولا انها تستند على اسس من الصناعة والزراعة البالغتين في الازدهار والتطور . فقد كانت الصناعات اليدوية نشيطة في جهات مختلفة من بلاد الامبراطورية العربية ، ففي آسيا الغربية كانت صناعة السجاد ، والبسط، والاقمشة الحريرية ، والصوفية ، والقطنية ، والساتان ، والبروكار ، والصفة، والمفروشات ، واوائل المنزل . فقد كان السجاد العجمي والعراقي يحمل علامة فارقة ، يطلبها المشترون في جميع بلاد العالم كرمز لجودة هذه الصناعة ، والقماش المسمى الطابي باسم حي في بغداد كان له شهرة عالمية .

وحرير سوسيان وبروكار دمشق وشيراز ، وزجاج صور وصيدا وبلاد اخرى كانت مع ، الزجاج المصري ، اقدم صناعة للزجاج في العالم بالاضافة الى صفائها ورقتها . وقد دخلت صناعة الزجاج الملون اوربا بعد الحروب الصليبية ، وقد نقلها الصليبيون عن سوريا وزينوا بها كنائسهم .

وورق الكتابة الذي نقله العرب عن الصين في أول القرن الثامن للميلاد عن طريق سمرقند فبغداد امتاز بجودته ، ونقلت صناعه الورق الى مصر حوالى عام ٩٠٠ م ؛ والى مراكش حوالى عام ١١٠٠ ، والى اسبانيا العربيه حوالى عام ١١٥٠ ، وانتشر في اوربا عن هذا الطريق في القرن الثاني والثالث عشر للميلاد .

ونكتفي هنا بهذا المقتطف عن الصناعة العربية وطرق تصريفها ، مهملين نواحي النشاط العربي في الزراعة ، والري ، والانتاج الفكري في الفلسفة ، والتشريع ، والرياضيات ، والفلك ، والهندسة ، والمثلثات ، والعلوم ، والفنون ، والعمران ، والطب ، والكيمياء ، مما جعل تاريخنا بحق مفخرة القرون التي عاشت فيها الامة العربية سيدة العالم . واذا عرفنا ان الانتاج الفكري في القرون الثلاثة العاشر والحادي عشر والثاني عشر ، كان في اللغة العربية اكثر من انتاج اية لغة اخرى في ذلك الزمن ، ادركنا ما ساهم به اجدادنا في خدمة المدنية .

الفصل الخامس

تقدير لثروة البلاد العربية

ان الاحصاءات ضعيفة وحديثة العهد في بعض البلاد العربية ، ومفقودة في البلاد العربية الاخرى ، ولذلك نبادر فنقول بان التقديرات التي سنبحثها في هذا الفصل ليست الا لأخذ فكرة شاملة عن امكانياتنا التي تلزمنا للتصنيع ، فالتصنيع ، كما قلنا ، هو أولاً انشاء صناعة لعمل الآلات ، وثانياً لادخال هذه الآلات في جميع نواحي حياتنا العملية وهذا ما نعنيه بالتصنيع .

والثروة اللازمة هي اما زراعية او حيوانية ، وإما ثروة معدنية ، وإما ثروة اليد العاملة .

الثروة الزراعية : ان الثروة الزراعية هي اساس الاقتصاد القومي في البلاد العربية وتشكل ٥٠ ٪ او أكثر من الدخل القومي في الشرق العربي عدا لبنان الذي دخله من الزراعة ٢٠ ٪ فقط . والمشتغلون بالزراعة يزيدون على ٧٠ ٪ من مجموع السكان . وسواء أكانت زراعتنا للغذاء او للصناعة فانها تعتمد على مواسم الامطار في اكثر البلاد العربية . وموسم الامطار متقلب باختلاف السنين ، وتدل دراسة الدكتور صبحي مظلوم

مدير الري والقوى المائية للحكومة السورية بأن هنالك دورة منتظمة في غزارة الامطار أو شحها ، والواقع ان أمطار الهلال الخصيب لا تجلب الخصب في كل عام ، على انه يمكن تنظيم الري واحياء الاراضي الموات على أن تكون جيدة التربة . ففي سورية لا يستثمر الا تسع الاراضي ، وفي شرق الاردن العُشر ، والعراق يسعى الآن بمشاريع الري التي يقوم بها الى توسيع رقعة الاراضي الزراعية . ولكن مصر لا تعتمد الا على نهر النيل الذي جلب لواديه الخيرات منذ سالف العصور . اما شمالي افريقيا ففيها من السهول ، والجبال ، ومجاري الانهار الصالحة ما يجعل من أرضها تربة غنية بمحاذاة البحر الابيض المتوسط . والجزيرة العربية أكثرها صحارى غير قابلة للزراعة عدا شواطئها التي تعتمد على زراعة ابتدائية لا تكفي الا حاجة متواضعة لسكانها . ومع ان اراضي البلاد العربية متسعة ، الا انها تتفق اجمالاً بالمناخ ، وكانت على كر العصور آهلة بالسكان ، ونشأت فيها مدنيات عظيمة لا تزال آثارها حتى اليوم ؛ حيث نجد من بقاياها مجاري المياه الاصطناعية للري في كل صقع من أصقاعها . وكان العراق وأراضي الجزيرة في سورية مستودع الحبوب للدولة الرومانية ، ومع ان المناخ متشابه اجمالاً ، كما قلنا ، الا اننا نرى في لبنان او في بعض مناطق سورية او أردنية جبالاً عالية ذات مناخ بارد تصلح للاصطياف والى جانبها سهولاً دافئة . كما ان تربة الاراضي العربية متنوعة تصلح لكثير من انواع المحصولات الزراعية ، ومع كل هذا لا تزال الزراعة تعتمد في أكثرها على الطرق الابتدائية في الحرث والزرع والجني ، لذلك فان مردود الهكتار الواحد عندنا في المناطق الحسنة لا يساوي ثلث مردود الهكتار في البلاد ذات الزراعة الفنية . وبالتالي فان الدخل القومي ضعيف اجمالاً ، ويعاني الفلاح فقراً وسوء تغذية ، والنظام الاقطاعي لا تزال آثاره باقية ، وان اختلف بين بلد وآخر ، فلبنان أحسن حالاً من غيره ، ومصر اتجهت نحو توزيع الملكيات الكبيرة ،

وسورية سارة في هذا الطريق بتشريعاتها ، الا ان الواقع يدلنا على ان التشريع شيء والتطبيق شيء آخر . فبعد هذه الحرب العالمية الثانيـــة نشأت في سورية اقطاعيات زراعية هائلة في منطقة الجزيرة ، وأصبح بعض المزارعين عندنا يعدون بين كبار المزارعين في العالم ، وارتفعت مساحة الاراضي المزروعة قمحاً مثلا من ٢٥٠ او ٣٠٠ الف هكتار الى ضعف هذا الرقم ، ومثل ذلك أو أكثر في باقي انواع الزراعة ، وخاصة الاراضي المزروعة بالقطن ، حتى ان سورية اعطت عام ٩٤٩ - ٩٥٠ ٣،٠٪ من قطن العالم بينما أعطت مصر ٦ر٣٪ والسودان ٢ر١٪ في نفس الموسم .

لا ريب ان هذه الزراعة الواسعة زادت في الدخل القومي، لانها استعملت الوسائل العصرية الزراعية على نطاق واسع مثـل الجـــرارات والبذارات والحصادات والري الطبيعي وبالمحركات . حتى انه جرت محاولات فردية لانزال المطر الصناعي في سورية ولبنان . ولكن اذا كنـا ننشد العدالة الاجتماعية فاننا نرى جمهرة الفلاحين الذين يشتغلون لهؤلاء الاسياد لم يصبهم من كل هذه الخيرات الا الجزء اليسير ، وتجمعت الثروات أكثر فأكثر في يد نفر من كبار المزارعين .

والخلاصة ان البلاد العربية قابلة لزراعة جميع انواع المزروعات ، وفيها مياه ظاهرية من انهار وينابيع ، أو مياه جوفية وفيرة ، وأهـــل البلاد يألفون الزراعة ؛ فاليد العاملة اذاً ميسورة ، ولم يستثمر من هذه الاراضي الا القليل كما ان المياه ضائعة واليد العاملة مهملة ، فاذا نسقت هذه ببرنامج صحيح يمكن رفع الدخل القومي من الزراعـة الى عشرة أمثاله . ولا نعتقد ان هنالك فائدة من سرد الاحصاءات التي تبين لنا محصولات كل قطر عربي من القمح ، او الشعير ، او العدس ، او الفواكه ، او القطن . . . او خلافه من هذه المحصولات الزراعيـــة والاحصاءات موفورة بين أيدينا . تقول اننا لا نعتقد بفـائدة سرد هذه

الاحصاءات الا ملء الصحائف بدون جدوى ، بل يكفي أن نعلم ان امكانياتنا وثروتنا الحقيقية أكبر وأعظم من هذه بكثير . كما ان الثروة الحيوانية من المواشي ، وصيد البر وخاصة صيد البحر ضعيفة ، وفي الامكان زيادتها ، ولدينا من المراعي الواسعة ما يكفي لأكثر من ضعف المواشي الحالية . فصحراء الشام ليست في الحقيقة صحراء بالمعنى الصحيح، بل ان فيها مناطق واسعة تنبت فيها الحشائش البرية الى ارتفاع بضع عشرات من السنتمترات بشكل كثيف ، وتزدان بالزهور في فصل الربيع ، وتبقى خضراء ستة أشهر في السنة . وهي صالحة لتكون مرعى ،لكنها غير مستثمرة لعدم وجود مياه الشرب اللازمة للمواشي في غير مواسم الامطار ، بينما دلت التحريات أن فيها مياهاً جوفية وفيرة لو فتحت آبار في المحلات المناسبة لصلحت الصحراء للمرعى طيلة السنة . على انه مع الاسف في السنين القليلة المطر تصبح الصحراء مع وجود النباتات الكافية للرعي فيها عديمة الفائدة . ففي هذه السنة اضطرت الحكومة وأصحاب المواشي الى أن تنقل الماء بالسيارات الى قطعان الماشية ، ورحل بعض البدو الى المناطق الزراعية الآهلة بالسكان ، فعاثوا في مزروعاتها فساداً لتنجو ماشيتهم من الهلاك ، ولكن كانت نجاتها على حساب غيرهم . وتجدر الاشارة الى ان المؤسسة العالمية للاستفادة من المناطق الجرداء والتابعة للامم المتحدة تدرس بنشاط الاستفادة من كل ارض كانت معتبرة فيما مضى غير صالحة للزراعة . وقد نجحت تجاربها في أقلمة بعض الحشائش النافعة للرعي في مثل هذه الاراضي الجرداء . فاذا تقدم البحث في هذه الناحية فان امكانيات البلاد العربية الحيوانية ستصبح واسعة وفوق كل تصور ، اذ يمكن عندها استغلال الصحراء السورية واراضي موات غيرها كثيرة كان مقضياً عليها بعدم الصلاح .

الثروة المعدنية : ـ ان الثروة المعدنية (ونقصد بها كل ما تنتجه الارض من غير الزراعة) هي مهملة في البلاد العربية ، وسبب هذا

الاهمال ضعف الناحية الفنية من جهة ، ووفرة رأس المال اللازم تجميده لاستثمار المناجم ، لذلك فان تقدير الثروه المعدنية في البلاد العربية غير ميسور مطلقاً . على اننا نقدر ان مثل هذه الاراضي الشاسعة لا بد ان تكون غنية بفلزات المعادن اللازمة للصناعة وخاصة الحديد والنحاس والالمنيوم التي هي اساس الصناعة . اما الفحم الحجري فلا نعتقد بوجوده في بلادنا ، ذلك لان الغابات التي هي سبب تشكيله قليلة عندنا . وقد ينتقدنا ناقد اننا حكمنا في الامر استناداً الى الوقت الحاضر ، ويقول انه قد يكون في العصور التاريخية الغابرة احراش وغابات تغطي سطح اراضينا . على اننا نرتاب في ذلك نوعاً ما ذلك لان الدلائل لا تشير الى وجود غابات منذ آلاف السنين ، اللهم الا في بعض المناطق الجبلية في سورية ولبنان وفلسطين وشرق الاردن وشمال افريقيا . فاذا وجد الفحم فلن يكون بالوفرة المطلوبة . والفحم الحجري من اهم اسباب النهضة الصناعية ، وقد يكون من المؤسف ان لا نعثر على الفحم في بلادنا . على انه يمكن بالتبادل الحصول عليه ما دامت الطبيعة عوضت لنا الفحم بالبترول . فالبترول أهم ثروة معدنية في البلاد العربية ، وهو نعمة كبيرة ولو ان بعض الامم الغربية تقاسمنا هذه الثروة . وقد ضرب انتاج البترول العربي هذه السنة ١٩٥٥ رقماً قياسياً بلغ في النصف الاول من السنه مقدار ٧٩ مليون طن متريا منها ست ملايين من ايران ، والباقي من البلاد العربية الآسيوية . واستفادت من عائداته بالدرجة الاولى المملكة العربية السعودية ، والعراق ، والكويت ، وقطر ، والبحرين ، وبالدرجة الثانية سورية ولبنان لقاء مرور خطوط البترول من اراضيها ، والاحصاءات البترولية دقيقة ، ويمكن اعطاء فكرة صحيحة عنها وما تملكه البلاد العربية من هذه الثروة .

ويعتبر العراق من اهم المناطق البترولية في آسيا ، وتمتد الطبقة البترولية من منطقة الموصل الى الخليج الفارسي ، وشرقا حتى الحدود الفارسية ، والبترول معروف في العراق منذ اقدم العصور اذ تندفع من الشقوق الارضية غازات دائمة الاشتعال في باباكركر . وقد دخل العراق

في عداد الامم المنتجة للبترول عام ١٩٢٧ حيث اكتشفت التنقيبات طبقة بترولية في كركوك شمالي الموصل بمسافة ١٥٠ كم وطول هذه الطبقة ٥٠ كم وعرضها خمسة كيلومترات غنية بالبترول ، بلغ اندفاعها من ١٠ - ١٢ الف طن في اليوم الواحد . ثم اكتشفت حقول الخيارة على الدجلة جنوب الموصل ، ثم حقول خانقين وبلخانة قرب الحدود الايرانية . وينقل البترول العراقي بثلاث خطوط من الانابيب ، يصب اثنان منهما في بانياس على ساحل البحر الابيض المتوسط ، والثالث في طرابلس لبنان ، وأما الخط الرابع فقد توقف منذ حوادث فلسطين لانه يصب في حيفا . وبلغ انتاج البترول العراقي عام ١٩٥٢ مقدار ١٧٦١٦ طن .

أما في المملكة العربية السعودية فقد بدأ الحفر عام ١٩٢٣ حيث اكتشفت حقول الدمام الوفيرة الزيت ثم اكتشفت حقول البقيق وحضرية . وبلغ انتاج البترول السعودي عام ١٩٥٣ مقدار ٤١٥٦٣ طن .

وفي الكويت بدأت اعمال التنقيب عام ١٩٣٤ ، وبعد ان كاد اليأس يتسرب الى الشركة الاميركية المنقبة لجأت الى شركة انكليزية ساهمت معها فعثر على أغنى مكمن للبترول في العالم . وقد بلغ ما استخرج منه عام ١٩٥٣ مقدار ٣٧٦٣٢ طن .

وتبين ان المنطقة المحايدة بين جنوب الكويت والمملكة العربية السعودية هي أغنى مناطق انتاج البترول .

وفي منطقة قطر والبحرين اللتين كانتا امارة واحدة مكامن بترولية واسعة وغزيرة بالنفط .

ومناطق البترول في مصر تقع في المناطق الساحلية القريبة من البحر الاحمر ، وحول خليج السويس وفي شبه جزيرة سينا وفي المنطقة

الساحلية الشمالية ، والبترول عرف في مصر منذ عهد الرومان في مناطق جبل الزيت ، وأول ما استخرج كان من سيناء سنة ١٨٦٠ ولكن كانت تكاليفه باهظة ، فأهمل حتى أعيدت التحريات في خليج السويس عام ١٨٨٤ ، واستغل هذا البترول فعلا عام ١٩١١ . ثم اكتشفت آبار الغردقة عام ١٩١٤ ، وابو دربه عام ١٩٢١ ، ورأس غارب عام ١٩٣٨ ، وآبار سدر عام ١٩٤٦ ، وآبار وادي فاران وعسل عام ١٩٤٩ ، وبلغ انتاج البترول المصري عام ٩٥٢ مقدار ٢٣٥٢ الف طن .

وفي تونس يوجد البترول بوفرة في منطقة فزان ومناطق الجبل الكبير ولم تستثمر بعد . اما المناطق المستثمرة فهي في عين رحيـــلال وبيزرط والجبل الاحمر وكف أبو دبوس .

وظهرت في الجزائر آثار البترول في عدة مناطق مثل شبقا ، وعين البيضا ، وقرب وهران في منطقة عين زفت حيث أمكن استخراج قسم منه . وبلغ انتاج البترول في الجزائر عام ٩٥٢ مقـــدار ٤٦ الف طن .

وفي مراكش تجري تحريات دلت على وجود مكامن للبترول ، وقد استخرج فعلاً من بئر سوق العربا كميات لكنها ضئيلة .

أما في سورية فقد اجريت تحريات بعد الحرب العالمية الثـــانية وظلت نتائجها مكتومة لاسباب سياسية ، ولكن الذين رافقوا الحفر يؤكدون انه عثر على طبقات بترولية . ولعل هذه هي الحقيقة ، والا لما طلب من الحكومة السورية المثري الكبير السيد منهل الاميركي الجنسية والسوري المولد امتيازات التنقيب عن البترول في مناطق واسعة ولم يبدأ بعد تحرياته بانتظار ورود آلات السبر من اميركا .

كما اعطت ايضاً امتيازاً للمثري السوري المعروف السيد رودولف

سعادة في منطقة اللاذقية وسيباشر عمله عما قريب . كما ان شركة اميركية نالت امتيازاً من شرق الاردن للتنقيب هناك .

هذه هي ثروتنا البترولية العربية الهائلة ، ولكن استثمارها مع الاسف في يد الامم الغربية ، ولم تكن الامم العربية في وضع سياسي يمكنها من استغلال بترولها ، كما انها من جهة ثانية لا تملك المال والوسائل والفنيين اللازمين لهذا العمل الجبار . وأمم الغرب تدرك هذا وتدرك أهمية البترول لنمو صناعتها وتسعى بكل الوسائل للحفاظ على مراكز البترول ، ولو أدى ذلك الى حرب . وما قصة تأميم البترول في ايران ببعيدة عنا . كما ان فرنسا ان كانت تتمسك بتونس فلبترولها ، ويجب ان لا نستغرب هذا فالبترول اليوم هو سائل الحياة للأمم الصناعية ، وليس عن عبث قال احد ملوك البترول « ان نقطة بترول تساوي نقطة دم » .

ثروتنا من اليد العاملة :

اذا قدرنا اليد العاملة بالعدد فعندنا ما يكفي من اليد العاملة الزراعية ، اما اليد العاملة الصناعية فقليلة . ولكن لا تقاس اليد العاملة خاصة للتصنيع ، الا بالكيفية بالدرجة الاولى . فكفاءة عمالنا الفنية هي ضعيفة بوجه الاجمال ، لان عمالنا الزراعيين لا يعرفون الا ما علمهم آباؤهم ، أما طبقة العمال الصناعيين فتنقصهم الثقافة المهنية الصحيحة لان ثقافتهم مكتسبة من التوارث في المهنة وليست ثقافة عصرية . ذلك لندرة المدارس المهنية بالنسبة الى حاجة السوق من جهة ، ولضعفها عن اداء واجبها من جهة اخرى ، حتى حكمت مصر كما حكمت سورية باخفاق هذه المدارس بعد تجاربها .

هذه ثروتنا من جميع وجوهها ، الزراعية ، والحيوانية ، والمعدنية ،

واليد العاملة ، وما اردنا الاطالة في هذا البحث ، لأن تقدير هذه الثروة بالتفصيل يتطلب الكثير من الصحائف . وما قصدنا الا بيان الآفاق المفتوحة امام الامة العربية لتنهض ، وما عليها الا ان تعرف كيف تستثمر كل هذه الثروة لتتبوأ المركز اللائق بها في العالم كأمة برهنت ان فيها من القوة الكامنه ما يكفي ان تجعل منها امة في طليعة الامم ، لا امة لا يقام لها اي وزن .

الفصل السادس

برنامج تصنيع البلاد العربية

ما كان يمكن ان نطرق موضوع تصنيع البلاد العربية رأساً ، من دون ان نقدم له الفصول الخمسة السابقة لتفتح لنا الطريق وتيسر لنا المهمة . والنتيجة التي يمكن استخلاصها من كل ما تقدم هو ان التصنيع يجب ان يتم :

١ ـ حسب برنامج مدروس بعناية .

٢ ـ ان يتمشى البرنامج مع مبدأ واضح القواعد ، يبيّن الهدف .

٣ ـ ان تؤمن المواد الاولية اللازمة للتصنيع .

٤ ـ ان تؤمن اليد العاملة الفنية لتنفيذ هذا البرنامج بنجاح .

٥ ـ ان تؤمن الاموال اللازمة لفتح المشاريع المقررة في البرنامج .

٦ ـ ان يؤمن الانتاج بحسب المصلحة الوطنية .

٧ ـ ان يتم توزيع هذا الانتاج بحسب الحاجة اليه .

على هذه الاسس يجب ان يتم التصنيع . ومع ان الفصول السابقة توضح بجلاء معنى كل فقرة من الفقرات السابقة والطريق الواجب ان نسلكها بوجه عام ، الا انه لا بد لنا هنا في هذا الفصل الذي خصصناه

لتصنيع البلاد العربية من القاء نور كشاف على مختلف المواضيع التي عددناها لتصبح جلية كما نتصورها .

١ - برنامج التصنيع : يجب ان يوضع هذا البرنامج لعدة سنوات معينة ، وان تكون الغايات التي يجب الوصول اليها موضحة ، وكذلك الانتاج الذي يجب ان تتجه اليه الصناعات ، والمقدار الذي يجب حصاده من الموسم الزراعي ، وحمولة وسائل المواصلات ، كما تعين رءوس الاموال الواجب انفاقها ، وارقام زيادة حصيلة الانتاج وانقاص تكاليفه .

وللوصول الى وضع ارقام تتفق مع الواقع فلا تكون خيالية غير ممكنة التحقيق ، يجب ان يستند واضعو المنهاج الى احصاءات صحيحة في جميع مرافق الدولة ، ويجب ان يقوم بالاحصاء مكاتب يديرها اختصاصيون بهذا الفن ومجهزة بكل الوسائل الحديثة للاحصاء .

واما اللجنة ، او بالاحرى اللجان ، التي يجب ان تضع البرنامج فيجب ان تكون من اكبر مفكري الدول العربية في مختلف الاختصاصات التي يحويها البرنامج ، وان تؤخذ بعين الاعتبار حاجة كل بلد عربي وامكانياته .

قد يبدو ان الصعوبات ستنشأ منذ اول خطوة ، نعم انه لكذلك ولكن يجب تذليل العقبات . اننا نرى بادىء ذي بدء ان مكاتب الاحصاء اذا كانت موجودة في بعض البلاد فليست موجودة في سواها ، وتحضير الاختصاصيين يحتاج الى سنوات . كما ان اتفاق الدول العربية على برنامج واحد قد لا يلاقي التأييد من جهة ما او من جهة اخرى ، واكبر مثال على ذلك ان المحادثات الاقتصادية بين سورية ولبنان ما زالت تتأرجح منذ عدة سنوات ، ولم تصل هاتان الدولتان الى صيغة ترضي الطرفين ، بينما كانتا قبل هذا بلداً واحداً اقتصاديا .

وقد لا توافق الدول العربية التي لها دخل كبير من البترول

على اعانة اخواتها بالمال اذا كانت الاموال المطلوبة كبيرة . فمثلا هل تساعد احدى هذه الدول سورية بمئتي مليون دينار (وهو المبلغ الضروري لتحقق سوريا مشاريعها) ، حتى ولو كان هذا موزعاً على عدة سنين ، ليكون المبلغ المدفوع ضمن حدود امكانيات الدولة الدائنة ؟ او هل تساهم هذه الدول بنهضة شقيقاتها بوجه عام ؟ اعني هل يمكن ان يكون للدول العربية مصرف واحد يأخذ منه كل بلد حسب حاجته ، فلا يحتاج الى قروض خارجية على غرار المصرف الدولي ؟ اذا ابتعدنا عن المجاملة ووضعنا النقاط على الحروف يمكننا ان نجزم بكل شدة ان لا . ولو ان البلاد العربية عندها هذا الاستعداد لآزرت الاردن ، فلا يحتاج الى تسعة ملايين دينار سنوياً يأخذها من انكلترا ، او لآزرت البلاد العربية على الاقل بتعزيز الحرس الوطني على حدود اسرائيل ، حتى لا تترك الباب الوحيد الذي يمكن لاسرائيل ان تهدد منه كيان العرب اجمعين مفتوحا . فاذا كانت الدول العربية لم تدرك الخطر الجاثم على صدرها ، فتسعى لدفعه لتحفظ كرامتها على الاقل ، فكيف لها ان تشترك في برنامج تصنيع موحد ؟

لكل هذا ارى ان وضع البرنامج يجب ان يكون لكل بلد عربي على حدة حسب حاجاته ، وحسب امكانياته ، وان ترصد له الاموال من موازنته ، على ان تتفق الدول العربية على تسهيل المقايضة للانتاج ، والمواد الاولية ، وان تكون مراقبة الانتاج من قبل جميع الدول العربية . فمثلا اذا دلت الاحصاءات على ان البلاد العربية تحتاج من صنف كذا الى كمية مقدارها كذا ، وكان هذا الصنف ينتج في بلدين عربيين او اكثر ، فيخصص لكل بلد عربي جزء حسب امكانياته ، على ان يطالب بهذا الانتاج لا اكثر ولا اقل ، فاذا انتج اكثر فعليه ان يتولى تصدير الفائض الى اسواق خارج البلاد العربية . بهذا لا تكون هنالك مزاحمة ولا ازمة بطالة ، وهكذا يجب ان يجري الامر لكل صنف . وعلى هذا النحو تزدهر الصناعة في جميع الاقطار العربية ويمكن للتصنيع ان يسير تحت الرقابة لجميع الدول وحراً في كل دولة . فاول ما يجب عمله هو

ان تؤلف جامعة الدول العربية مجلس اقتصاد أعلى يحدد الانتاج اللازم تأمينه سنوياً من كل بلد عربي ، وان يضمن تصريف هذا الانتاج في البلاد العربية، وان يسهل التعاون بين منتجي السلع الواحدة ، كما يجب ان يتمتع هذا المجلس بسلطات واسعة في ميادين اخرى اقتصادية لتحقق تنفيذ البرنامج على الوجه الاكمل .

٢ : المبدأ الواجب اتباعه في التصنيع :

لقد عرضنا المذاهب الاقتصادية بالايضاح الكافي في الفصـــول السابقة فأي المذاهب يجب ان نتبع ؟

بما ان تصنيعنا ما زال في عهد بدائي ،فيجب على الحكومات العربية تشجيع النشاط الفردي في الصناعات التي لا زالت قليلة الانتاج بالنسبة الى حاجة البلاد ، وان تقف حائلا دون توسعها متى بلغت الحد الذي تسبب معه فيضاً في الانتاج وتؤدي الى البطالة والكساد ، ذلك لكي يتسنى استثمار رؤوس الاموال في مشاريع اجدى ويقضي على المزاحمة المضرة ، فلا تبقى الا المزاحمة اللازمة للاصطفاء وتحسين الانتاج . وهذا من واجبات المجلس الاقتصادي الأعلى للدول العربية الذي اشرنا اليه اعلاه ، كما هو من واجب كل دولة عربية على حدة ان تستمع الى توجيهات هذا المجلس بعد ان يكون قد تم الاتفاق بين الدول العربية على البرنامج . اعني ان الحرية الاقتصادية وتنشيط الطموح الفردي ضروري بادىء الامر ، ثم ان نتبع مذهباً اشتراكياً في الصناعات التي تم تطورها ، وكذلك في الصناعات التي يراها المجلس الاقتصادي الاعلى ضرورية ولم تحظ باهتمام الافراد .

فلا يجب اذاً ان تقتصر مداخلة الدولة على الاشراف من بعيد فحسب، بل يجب ان تتدخل منذ البداية لتوجيه الانتاج القومي ، سواء في حقل النشاط الشخصي او في حقل نشاطها الاقتصادي الخاص لينسجم الانتاج

مع الحاجة القومية . لهذا لا بد لها من أن تجعل وسائل الانتاج في المؤسسات الكبيرة ملكاً للمجتمع ، كما يجب أن تؤمم المرافق العامة كالارض والمصارف ووسائل النقل وغيرها .

ولكن في تطبيق هذه الاشتراكية يقتضي ان تراعى تقاليد البلاد وعاداتها فيما لا يمنع من الوصول الى الغاية المنشودة ، لان كل توجيه جديد اذا جاء مناهضاً لعقائد الناس او عاداتهم ، او انهم لم يقتنعوا بخدمته لمصلحتهم ، يحدث رد فعل يجعل تطبيقه عسيراً بدون الوسائل الزجرية . وهذا ما يجب تحاشيه بقدر الامكان حرصاً على الوصول الى النتائج بأقصر وقت وأيسر سبيل لخير الشعب وتأمين مستوى معاش أرفع له . وكلما لمس الشعب النتائج بوقت أقصر زاد ايمانه وساعد على نجاح البرنامج .

فكثيرون من طبقة الشعب ، وخاصة اهل القرى ، يرتابون من كل جديد ، ويحاربونه لأول وهلة ودون سبب . ولذلك يجب ان يتحقق نجاح الخطوات الاولى بسرعة قبل ان تتأصل هذه الريبة ، ويصبح بعدها كل عمل عسير التحقيق . وأذكر على سبيل المثال ، قرية سورية من ضواحي حلب ، سعى مدير ناحيتها لربطها بالطريق العام بطريق خاص ونجح في اقناع المسئولين . فقامت قيامة اهل القرية وراحوا يخربون ليلاً ما تم انشاؤه من الطريق في النهار .فاضطر المدير الى اتخاذ اجراءات زجرية حتى تم العمل . ولكن ... بعد ان نعم اهل القرية بهذا الطريق آمنوا انهم كانوا على خطأ .

وليست حكاية القرية هذه حادثة وحيدة ، ولكن هناك كثيرات غيرها . ولأذكر قصة طريفة اخرى ، فقد قررت الحكومة السورية في عهد ما أن تشجر المدن والقرى على أكبر نطاق تستطيعه ، فأوعزت الى موظفيها الاداريين بالتشجير ، وجعلت الحكومة يوماً خاصاً في السنة باسم عيد الشجرة . وفي احدى أقضية دمشق ذهب المكلفون يحملون الغرسات

التي وزعت عليهم وقد أحرقوا جذورها خلسة لكي لا تنبت ، وغرسوها يوم الاحتفال! . وبالرغم من احراق الجذور ، فقد نجا مع ذلك من هذه الغرسات بعضها وتمكنت من الارض وأورقت ، ولكن في اليوم التالي الذي تحول فيه القائم مقام الى مركز عمل آخر ، ذهب الغارسون وأتلفوا الاشجار التي كتب الله لها ان تعيش .

هذه هي عقلية بلادنا ، والفلاح على العموم بهذه العقلية ، حتى في الامم الراقية ، انه مرتاب دوماً .

لذلك يجب أن يمهد للفكرة الجديدة بدعاية قوية بكل الوسائل ، وأن تكون الفكرة مرتكزة على أسس علمية صحيحة ليعتنقها المثقف فيدعو لها أيضاً وينشرها في وسطه .

اما الدعايات الساذجة المبنية على السخافات ، او الدعايات الرخيصة فانها أول ما تسبب ابعاد المثقفين الذين هم في الواقع العضد الاول لكل نهضة .

٣ : تأمين المواد الأولية اللازمة للتصنيع : ـ

ان المواد الاولية اللازمة للتصنيع كثيرة ومتنوعة. وقد قلنا ان التصنيع معناه صنع الآلات ، واستخدام الآلة في جميع مرافق الحياة .

ان الشق الثاني ، اي استعمال الآلة ، هو الاسهل ، اذ يكفي بادىء ذي بدء شراء الآلات من البلاد المنتجة لها او الحصول عليها من صنع بلادنا ان كانت بسيطة الصنع ، واستخدامها بعد ذلك . وهذا لا يتطلب عدداً كبيراً من الفنيين المختصين . فعلى الاغلب كلما حاول شخص او جماعة اقامة مشروع صناعي ، فان اصحاب المشروع يستقدمون له المهندسين والاختصاصيين من البلاد الاجنبية ، فيكفي عادة مهندس او بضعة مهندسين لادارة مشروع يكلف ملايين الليرات . ولا يقوم مشروع

صناعي من هذا القبيل ، حتى تكون المواد الاولية اللازمة له موفورة في البلاد ، كالغزل والنسيج والاسمنت والزجاج وغيرها . وقد بدأت فعلا صناعات شتى من هذا القبيل في مختلف البلاد العربية . على انه في برنامج التصنيع الموجه الذي نعنيه يجب ان يضمن البرنامج لهذه المعامل المواد الاولية اللازمة بقدر الامكان ، سواء اكانت هذه المواد زراعية او حيوانية او غير ذلك ، فلا تبقى تحت رحمة تقلبات السوق التجارية .

فالمنتجات الزراعية بصورة خاصة يجب ان لا تبقى تحت رحمة المواسم . ولهذا يقتضي تنفيذ مشاريع الري الكبرى ، وتوحيد جهود المزارعين في قطاعات كبيرة تزودها الدولة بتجهيزات ميكانيكية وجهاز فني يضمن استعمال هذه الآلات بافضل الطرق ويحسن صيانتها . كما يجب ان ينعم المنتجون بنتيجة جهودهم وان توزع الارباح بالعدل فيما بينهم ، لكل حسب قيمة عمله وانتاجه في هذه المجموعة . ويجب ان نذكر بان غاية التصنيع هي رفع سوية الشعب صحياً واجتماعياً واقتصادياً ، والا فلا خير في تصنيع يجر البؤس والخوف ، وما اغنانا عنه .

وفضلا عن المواد الاولية اللازمة للصناعة من المنتجات الزراعية ، فللزراعة اهمية كبرى في بلادنا الواسعة ، وعليها يجب الاعتماد في تأمين الثروة والاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الصناعية في المرحلة الاولى ، كما سنرى فيما بعد . لذلك فكل اهتمام بالزراعة هو زيادة حجر في بناء صرح التقدم في باقي الميادين الاخرى في البلاد العربية .

وما قلناه عن تأمين المواد الاولية الزراعية ، يمكن قوله ايضاً عن المواد الحيوانية والمعدنية . على انه من العسير علينا تحديد الطريق للحصول على المواد المعدنية وثروتنا في هذه مجهولة ، ولكن هنالك اراض غنية ببعض الفلزات المعدنية ، مما لا يتطلب استخراج المعدن رأسمال كبير ، كالرصاص مثلا في جنوب سورية على الحدود اللبنانية الفلسطينية. وايجاد المعادن ، خاصة الحديد والالمنيوم ، من اهم ما يجب ان نوجه اليه

كل عنايتنا ، لان عليها يرتكز التصنيع في المرحلة الحاسمة ، اي في مرحلة صنع الآلة .

وقد يقال بأنه يمكن تصنيع البلاد ولو لم تكن فيها هذه المعادن كسويسرة مثلا ، فهي بلد صناعي من الدرجة الاولى ومع ذلك فهي تستورد الحديد . ولكن ان صح هذا ، فلأن في جوار سويسرة مباشرة اكبر مناجم الفحم والحديد في السار والرور واسوج وانكلترا وبقية الامم الاخرى . وكونها بلداً محايداً حسن الصلات مع الجميع ، لا تجد اية صعوبة في الحصول على ما تريد بأحسن الشروط . ولكن حالنا يختلف تماما عن سويسرة ، فالاطماع في بلادنا كثيرة ، وعلينا ان نجد ما نحتاج اليه في بلادنا نفسها ، وان نستخرجه بوسائلنا الخاصة .
فالبترول الذي ينبع من اراض عربية ، وتخترق انابيب البترول فيافي البلاد العربية ووهادها وسهولها ، لتصب في موانىء عربية ، وتبحر البواخر في مياه عربية ، حاملة هذا البترول الى ما وراء البحار لينعم به اقوام غيرنا ، بينما حرمنا منه في ايام محنة فلسطين ، اذ منعوه عنا قسراً وصرنا نستجديه استجداء ، مما شل حركة جيشنا وصناعتنا حتى تمكن اليهود منا واستتب لهم ما يريدون ، وعندها فقط تصدقوا به علينا .
والمعادن ستمنع عنا حتما في الوقت الذي سنحتاج اليها به ، وخاصة في ايام الدفاع والحروب ، لأن كل أمة تحتفظ عندها بمعادنها لنفسها . ولم ننس بعد ايام حرب كوريا ، التي تبعد عنا بعداً يبدو انه لا صلة لنا بها ، كيف ان اسعار المعادن كالحديد والنحاس قد تضاعفت في العالم ، واصبحت في وقت ما صعبة الاستيراد من اية جهة كانت .

لكل هذا يجب على الأمم العربية ، في مجلس اقتصادها الاعلى ان تضع في رأس اعمالها التفتيش عن الثروة المعدنية في مختلف البلاد العربية ، وخاصة الحديد ، فهو في بعض الظروف يكون اثمن من الذهب ويجب ان نؤمن بانه لا تصنيع بدون حديد بالنسبة الى التكنيك في عصرنا

الحاضر ، وقد لا يكون هذا صحيحا في المستقبل .

ويمكن ادخال القوة المحركة بين المواد الاولية اللازمة للتصنيع، والقوة المحركة من مساقط الانهار قليلة بالنسبة لحاجتها المقبلة ، لان مناطقنا الجبلية قليلة الانهار ذات الشأن ، والموجودة لا تكاد تسد الحاجات المحلية ، وانهارنا الكبيرة ، كدجلة والفرات والنيل ، تجتاز في الاراضي العربية سهولا قليلة الانحدار ، وتصلح للملاحة النهرية اكثر مما تصلح لتوليد القوة المحركة منها . فالنيل يستثمر عند حدود السودان في سد اسوان والسد العالي . واما انحدارات دجلة والفرات المناسبة للاستثمار المجدي فهي في تركيا . وسد يوسف باشا ، الذي يمكن انشاؤه على الفرات في سورية ، اذا ارتفع بضعة أمتار ، فان بساط الماء يغمر اراضي شاسعة تمتد حتى الحدود التركية . وبالرغم من كل ذلك فمن الضروري انشاء ما يمكن انشاؤه من السدود للرى وللحصول على القوة المحركة مهما كانت . ويبقى ما يلزمنا من قوة محركة اخرى معتمداً على محركات الديزل التي يمكن تزويدها بالبترول العربي ، شريطة تعديل الاتفاقيات مع شركات البترول لضمان الحصول على هذا البترول في جميع الظروف . وتقوم الآن حركة واسعة في سورية في سبيل هذه الغاية ، وتعقد اجتماعات في مختلف الاحزاب السياسية ، وهنالك لجنة دائمة للسهر على بلوغ الهدف العادل الذي تنشده سورية . ونتمنى ان تصل سورية وكذلك لبنان في مفاوضاتها الى تسوية حقة مع هذه الشركات ، كما نتمنى ان تتفهم هذه الشركات من طرفها حسن نية مطالب البلدين ، لاننا لا نريد ان تتكرر مهزلة ايام حرب فلسطين مرة ثانية .

وعلينا ان نستفيد من البترول قبل ان يفقد قيمته عندما ستنتشر الطاقة الذرية في العالم وتحل محل كل وسيلة أخرى للقدرة . وليس هذا الزمن ببعيد بالنظر الى الجهود الجبارة التي تبذل في جميع انحاء العالم المتمدن لبلوغ هذه الغاية . وليس من المستبعد ، كما يدل تطور الابحاث الذرية ، ان يكون عام ١٩٦٠ بدء عهد جديد ، هو عهد استثمار هذه

الطاقة على نطاق تجاري .

وقد تحدث منذ عام ١٩٥١ الزعيم آغا خان رئيس الطائفة الاسماعيلية في العالم ، يوم كان في دمشق ، حديثاً له شأنه ، لما للزعيم من مركز سياسي كبير الى جانب مركزه الديني ، فقال : « ان من واجب حكام البلدان العربية تقدير الثروات البترولية الضخمة في بلدانها وانتهاز الفرصة السانحة ، فرصة حاجة العالم الغربي الى هذه المادة الضرورية في جميع مرافق الحياة ؛ وعدم السماح بتبديدها بما لا يدعم النواحي الاقتصادية والصناعة الوطنية في سبيل انعاش البلاد وزيادة الانتاج الصناعي ورفع مستوى الشعب المعاشي والاجتماعي . وان هذه الفرصة ربما لا تسنح في المستقبل بسبب اتجاه العالم الحديث لاستعمال الطاقة الذرية في تسيير البواخر والطائرات والمصانع ووسائل النقل ، مما يجعل البترول يفقد قيمته . »

والواقع ، بعد أن تنتشر الطاقة الذرية وتزيد الاستفادة من حركة المد والجزر او الرياح ، واستخدام الطاقة الشمسية ، هذا المعين الذي لا ينضب ، ما القيمة التي سيبقيها كل هذا لبترولنا ؟ ثم ان تعميم هذه الاشكال المختلفة من الطاقة تطور صناعة البلاستيك وغيرها من المواد التي يركبها الانسان ، سيغير وجه التصنيع والمفاهيم التي ستكون أسساً للصناعة ، اذ يمكن عندها لكل قطر أن يجد في متناول يده ما يلزمه ليكون بلداً صناعياً . لذلك يجدر بنا منذ الآن ان ننتبه لهذا لكي نوظف رءوس أموالنا على الوجه الأكمل .

٤ ـ تأمين اليد العاملة الفنية :

لقد كان هذا الموضوع هو البحث الذي تقدمت به في السنة الماضية للمؤتمر الهندسي العربي الخامس ، المعقود في القاهرة من ٢٢ ـ ٢٦ فبراير عام ١٩٥٤ (البحث رقم ٢ في مسئولية المهندس والاعداد المهني) ويقع هذا البحث في ٣٦ صفحة ، سنحاول ايجازه لاعطاء فكرة عن

هذا الموضوع الهام في مستقبل التصنيع .

فاليد العاملة هي الثروة القومية الاولى ، لذلك يجب العناية بها ، ولا قيمة لهذه الثروة اذا كانت عاطلة عن العمل ، وبهذا يقول الدستور السوري في المادة ٣٩ « العمل حق لجميع المواطنين وواجب تمليه الحياة الاجتماعية المشتركة في الوطن الواحد ، وهو أهم العناصر الاساسية في كيان الوطن الاقتصادي والاجتماعي . »

كما جاء في المادة ٢٢ ان « لكل مواطن حق في ان تكفله الدولة وتكفل اسرته مباشرة او بوساطة مؤسسات تنشأ لهذه الغاية ، وذلك في حالات الطوارىء والمرض والعجز واليتم والشيخوخة، والبطالة غير المتعمدة . »

وورد في المادة ٢٩ بان « الملكية ورأس المال والعمل هي العناصر الاصلية للثروة القومية وتوجه بشكل تحقق العدالة الاجتماعية وفق مصلحة الشعب بمجموعه . »

ولم ينفرد الدستور السوري طبعاً دون دساتير بلاد العالم بما اعطاه للعمل من قدر ، وما حض به على المحافظة على العمال ، بل بالعكس قد حذا دستورنا حذو دساتير الامم الراقية ، لان قضيه اليد العاملة اصبحت اليوم تحتل الصدارة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وبسبب اليد العاملة ، هذه الثروة القومية الاولى ،قام المفكرون والفلاسفة بوضع مذاهبهم لاصلاح المجتمع والقضاء على البؤس . ولكن بدلاً من ان يصلوا الى هذه الغاية ، انقسم العالم الى معسكرين متخاصمين ، يقفان وجهاً لوجه ، وينذر الخطر في كل لحظة بكارثة لا تبقي ولا تذر . وتدور الامم في فلك هذا المعسكر او ذاك لضمان بقائها حسبما تقدر مصلحتها الوطنية . الا ان بعض الدول التي ما زالت تعمل تسعى ان تشكل بين الطرفين عاملاً للتوازن وابعاد الكارثة عن البشرية . كل هذا بسبب اليد العاملة من طرف

والمال من طرف آخر ، والنزاع قضية حياة او موت . وليس عن عبث اراد هتلر ، زعيم الرايخ الثالث ، ان يبني اقتصاديات المانيا على اساس العمل لا اساس المذهب .

ولذلك لا يمكن ان تبقى الامم العربية بمعزل عما يجري في العالم حولها . ومن مصلحتها ، سواء اصنعت او لم تصنع بلادها ، ان تعرف الطريق الصحيح لحفظ هذه الثروة وطرق تحضيرها وانمائها وصيانتها وتوفير الضمان اللازم لحاضرها ومستقبلها ، كي يحسن حال العمال ويساهموا في رفع شأن البلاد وجلب الخيرات لها .

وعمال البلاد العربية ضعيفو الثقافة المهنية الصحيحة . فمجرد مقارنة بسيطة بين عمالنا وعمال البلاد الراقية تكشف لنا عن الفارق الكبير بين الفريقين . والذي قدر له أن يدخل المعامل والمصانع الاوربية او الاميركية ويعيش حقبة مع العمال والفنيين والمهندسين ويلمس نظام العمل ، وتسلسل الطبقات المهنية وتصنيفها من العامل المبتدىء ، الى الصانع ، الى المختص الى رئيس الورشة الى رئيس القسم ، الى المهندس فرئيس المهندسين يدرك تضعضع هذه الحلقات وافتقاد بعضها في بلادنا . ولكي يستقيم نظام العمل ، وخاصة الصناعي منه ، لا بد من تحضير جميع هذه الحلقات .

ان ٧٠ ٪ من اليد العاملة في بلادنا يشتغلون بالزراعة و ٢٠ ٪ بالصناعة ، وتشكل مجموع اليد العاملة حوالى ٢٥ ٪ من مجموع السكان . هذه أرقام وسيطة لجميع البلاد العربية . فاذا كان في البلاد العربية ٦٠ مليون نسمة بما في ذلك شمال افريقيا ، او ٤٠ مليوناً بدونه ، يكون عندنا من ١٠ - ١٥ مليون يد عاملة تحتاج ان تعطى الثقافة المهنية وأن تعطاها بأسرع وقت .

من هذه الارقام التقريبية يتضح عظم المهمة ، او قد تبدو مستحيلة لما ستتطلبه من أموال وزمن ، لان تحضير العامل البسيط يحتاج الى ثلاثة

سنوات ، والمهندس خمس عشرة سنة على الاقل . فكيف السبيل الى الحصول على نتيجة ؟ هذا هو الموضوع .

ان المدارس الصناعية قليلة الجدوى في هذا المضمار ، لانها ان خرجت سنوياً مليون عامل (وهذا فوق المستحيل) ، فاننا نحتاج الى خمس عشرة سنة لبلوغ الأرب . واذا أخذنا الواقع وهو ان المدارس الصناعية الحالية لا تخرج في جميع البلاد العربية الا حوالى الالفين فانه يلزمنا لتحضير اليد العاملة عندنا آلاف السنين .

على اننا اذا نظرنا الى ترتيب الحلقات التي ذكرناها أعلاه نجد هذا الترتيب هرمي الشكل ، قاعدته واسعة وتشمل العمال ، وذروته ضيقة وتشمل المهندسين . فالمدارس المهنية النظامية والجامعات يجب ان تهتم بتخريج الطبقات التي في الذروة والقريبة منها ، وعلى الامم العربية ان تجعل برامج التعليم متفقة مع هذه الغاية من حيث الثقافة والامكانيات ، لتأمين العدد المطلوب للنهوض بالبرامج المقررة لنهضة البلاد والتصنيع . اما طبقات القاعدة ، العمال العاديون ، فتحضر في مدارس مهنية ليلية او نهارية تتولاها النقابات والمؤسسات ، فيكون لكل نقابة مدارسها ، ولكل معمل او مؤسسة كبيرة مدرستها . وهذه الطريقة قد طبقت في مختلف البلاد الصناعية وأعطت أحسن الثمرات ، وتسمى هذه المدارس او المراكز التحضيرية : Centres de formation Professionnelles . وفائدة هذه المراكز محسوسة ، لان المنتسبين اليها غير مقيدين بعمر ما ، ويتلقون فيها الدروس والمعلومات النظرية اللازمة لمهنتهم مباشرة . وبما ان العامل يمارس التطبيقات العملية اللازمة له في أثناء عمله في المعمل او الورشة او المهنة ، فلا تكلف اذاً أمثال هذه المدارس اية تكاليف ذات شأن لعدم ضرورة ايجاد ورشات خاصة او مخابر خاصة للمدرسة . كما انه اذا طبقت هذه الطريقة فان المدارس الرسمية تضع ابنيتها ليلاً تحت تصرف

النقابات وكذلك وسائلها الايضاحية ، اذا كان العمال موزعين في اعمال مختلفة ، فتوفر عليهم أجور أمكنة ووسائل ايضاح واثاث . ومن ميزات هذه المراكز انها يمكن ان تنشأ على نطاق واسع ولكل مهنة حتى الحلاقين والخبازين والحذائين والخياطين وغيرهم مما يصعب على الدولة ان توسع فروع مدارسها المهنية لأمثال هذه المهن . ولكي يجبر العمال على الانتساب الى امثال هذه المدارس ، فانه يعطى للعامل وثيقة تشعر بدرجة ثقافته ، وعلى أساس هذه الوثيقة يكون ترفيعه وزيادة اجره في العمل .

مثل هذه المدارس تنفع في تحسين المهن الموجودة ، ولكن لتنشئة جيل من العمال على الصناعات الجديدة ، فمن المفيد اتباع الطريقة التي اتبعتها بعض الامم الحديثة التصنيع كخطوة أولى ، وهي أن تستورد بعض أجزاء الآلات وتصنع الممكن عمله لتتميم هذه الآلات في بلادها حسب سوية صناعتها . فبهذه الطريقة تبدأ الصناعة اولاً ويكتسب العمال مراناً في تجميع اجزاء الآلات وضبطها ، ثم رويداً رويداً يعمل ما كان عسيراً عمله في بادىء الامر وذلك كلما نشطت الصناعة المحلية . وقد اتبعت مؤسسة كهرباء حلب هذه القاعدة فجلبت سيارات النقل التي تركت للمدينة من الخارج ، وصنعت الصندوق والمقاعد وجميع التجهيزات اللازمة للسيارة في ورشات سورية ، ثم أنشأت المؤسسة لنفسها ورشة خاصة تقوم بهذا العمل وفيه من الجودة ما لا يفرق بينه وبين الصنع الاجنبي . وقامت محاولات في دمشق لاستيراد محرك الجرارات الزراعية ، وعمل باقي الجرار في هذا المعمل ، وكذلك للمدافىء والبرادات والراديوات وغيرها . فلو طبق هذا على مقياس واسع ومنهج فانه يأتي بفائدة طيبة .

اما المدارس المهنية والجامعات فلا ضرورة لاطالة البحث فيها ، لان النظم المدرسية الجامعية معروفة .

وزبدة هذا البحث التي قصدت أن اظهرها هي ، ما لليد العاملة

من أهمية ، كما أردت تبيان طبقاتها ، وأهمية العمل الواجب القيام به لتحضيرها . والسبيل الاكثر سرعة والاقل نفقة للوصول الى هذه الغاية. اما لمن اراد تفصيلاً أكثر فيمكنه الرجوع الى الموضوع الذي أشرت اليه آنفاً .

٥ ـ تأمين الاموال اللازمة للتصنيع :

يمكن تزويد المشاريع بالمال عن طرق كثيرة . فاما ان تلحظ الاعتمادات اللازمة لها في الموازنة العادية للدولة ، او في موازنات خاصة ، او استثنائية ، او عن طريق القروض الداخلية ، او القروض الخارجية ، او من المصرف الدولي للاعمار والانماء ، او عن طريق المساعدات التي درجت عليها بعض الدول بعد الحرب العامة الثانية ، او بافساح المجال لرؤوس الاموال الاجنبية . هذا عدا التشبث الفردي الحر او الشركات الوطنية .

فاذا كانت المشاريع عظيمة ، فان الموازنة العادية لا تتسع لها ، ولا بد عندها من اللجوء الى تأمين المال عن طريق آخر . وافضل الطرق هي ان لا تلجأ الدولة الى اموال خارجية اذا امكنها ذلك . بل عليها ان تسعى جهدها لتأمين احتياجاتها ، اما بالقروض الداخلية وتشجيع الشعب على المساهمة فيها ، او تنشيط مرافق استثمار يمكنها ان تعطي المال اللازم .

والدول العربية اجمالاً تلجأ ، من حسن الحظ ، الى الاعتماد على نفسها . بالرغم من وجود حوالى ١٢ الف مؤسسة او متجر اجنبي في سورية الا ان معظمها تجارة محدودة لم تزاحم بعد التجارة او الصناعة الوطنية مزاحمة فعالة . فسورية قامت بمشاريع كبيرة برصد اعتمادات لها في موازناتها ، وقد لجأت الى عرض اسهم ليساهم الشعب بها في انشاء المرفأ السوري في

اللاذقية . وشجعت على اقتناء الاسهم بان ضمنت ارباحاً قدرها ٥ ٪ منذ البدء بتنفيذ المشروع . على ان الشعب السوري لم يألف الثقة بالمشاريع الحكومية ، لذلك كان الاقبال على اسهم المرفأ ضعيفاً ، واضطرت الدولة الى تحمل العبء الاكبر من النفقات . ولكن التجربة دلت بان الناس يقبلون على شراء الاسهم لكل شركة مساهمة تقوم في البلاد اذا لم يكن للدولة دخل فيها . فكم من شركات عرضت اسهمها للبيع فتغطت باسرع مما كان مقدراً لها من الزمن ، بالرغم من ان القائمين على المشروع لم يعطوا اية ضمانة كالتي اعطتها الحكومة السورية في اسهم مرفأ اللاذقية . وقد تخدم الظروف ، خاصة السياسية ، اذ توفق الدولة لجمع المال عن طريق التبرعات باقبال منقطع النظير . ولكن هذه حالات شاذة لا يمكن الاعتماد عليها .

والمورد الوحيد الهام لبلادنا العربية - عدا التي فيها عائدات بترولية - هو الزراعة . فينبغي تنشيطها على اوسع نطاق ممكن لتدر علينا المال اللازم للمشاريع الاخرى . اذاً لا بد من خطوة اولية قبل التصنيع الحقيقي ، وهي العمل على استثمار الارض باحدث الطرق الفنية ، كاستخدام الآلات الزراعية والاسمدة وتنفيذ مشاريع الري وتحضير ملاك قوي من الفنيين اللازمين ، وتثقيف الفلاح بالثقافة الزراعية اللازمة ، وان نجعله يهتم بارضه ويتعلق بها ، بما نعطيه من حاجات لقاء اتعابه تؤمن له سكناً صحياً ، وغذاء كافياً ، ونظافة تقيه شر الآفات ، وتضمن له عجزه وشيخوخته ، ومرضه واولاده ، ونشعره بالكرامة التي تجعله يفهم دوره في بناء كيان الوطن ليخدم باخلاص وتفانٍ ، وفي هذه الاثناء يجب تحضير جيل جديد صناعي ، ونتنبه على اثرها صناعات نزودها بالمال اللازم الذي حصلنا عليه من الزراعة ، وان تكون المشاريع الصناعية مقررة سلفاً بدقة . ولا بد اولاً من البدء بالصناعة الخفيفة قبل الثقيلة ، وان تتجه صناعتنا الخفيفة الى انتاج الآلات الزراعية .

ولكن قد لا تتوفر الاموال اللازمة لتنشيط الزراعة التي وضعنا كل آمالنا فيها . نعم قد يقع ذلك وعندها نعود الى فكرة المصرف المشترك للدول العربية ، فاذا كانت بعض هذه الدول عاجزة عن فتح مشاريع كبرى ، فان مصرف الدول العربية يقرضها في الحدود اللازمة . ويمكن في هذه الحالة ان يعطي التشبث الفردي نتيجة طيبة شريطة ان لا يكون على النمط الاقطاعي السائد ، بل على النمط الاشتراكي او نمط عادل يحفظ حقوق جميع القائمين على العمل المشترك . ومصرف الدول العربية اهم عمل اقتصادي يعود بالفائدة على الجميع ، وهو اول ما يقتضي ان يحققه مجلس الاقتصاد الأعلى الذي ذكرناه اعلاه . وفي الامم العربية الآن مخزون من النقد يكفي اذا استخدم ان يعطي نفقات مشاريع حيوية تدر ارباحا تكفي لتسديد النفقات المصروفة في بضعة سنين . ثم بعدها تصبح ايرادات هذه المشاريع اساساً للموازنات الاستثنائية لفتح مشاريع جديدة ، وتنهض الامة بعد ان يكون ميزانها الاقتصادي قد تعادل وزاد .

اما اللجوء الى اموال اجنبية فله محاذير كبيرة لأن الامة (وخاصة الامم المستضعفة) التي تعتمد على قرض من دولة غيرها تدفع ثمن هذه القروض من حريتها واستقلالها . والتاريخ مليء بالحوادث التي تبرهن هذا .

وقد يكون افساح المجال لرءوس الاموال الاجنبية اقل خطراً على سيادة الدولة من قرض دولي ، شريطة ان لا تتوسع رءوس الاموال الاجنبية ابعد من حدود معينة ، وان تقيد بعقود صريحة لتحديد مجال نشاطها . ولكن اذا غفلت الحكومة او ضعفت شوكة الدولة لسبب ما ، فان وجود رءوس الاموال الاجنبية يكون سبباً في تدخل الامم التي تحميها وتجر ويلات على البلاد . وما رأينا امة تكالبت عليها رءوس الاموال الاجنبية الا استبدت فيها في النهاية ، وسيرت اقتصاديات الدولة كما تريد ، وتحكمت فيها سياسياً وجرتها الى نكبات دفعت الاجيال

اللاحقة ثمنها غالياً ، كما حدث مع الصين والهند وايران وتركيا وروسيا ودول اخرى كثيرة . ويقول السياسيون ان الاستعمار الاقتصادي يسبق الاستعمار العسكري .

وهنالك باب جديد من بدع بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو ما قامت به الولايات المتحدة من تقديم مساعدات للامم المنهـــكة بالحرب لتقوي اقتصادياتها . وشروط هذه المساعدات مغرية كما تبدو . فما الذي يكلف اميركا تحمل عبء تزويد العالم بالدولارات والآلات وغيرها من المساعدات ، تحت اسماء كثيرة كمشروع مارشال والنقطة الرابعة والمساعدات الفنية وغيرها ؟

هل يكون كل هذا السخاء دون قصد الا خدمة البشرية المعذبة ؟

ان الفكرة الرائجة هي ان اميركا تسعى ان تحسن حالة الشعوب لكي لا ترتمي في احضان الشيوعية ، لذلك فالولايات المتحدة لا تمد يدها مساعدة الامم التي وصلتها عدوى الشيوعية . اذاً فالقصد من كل هذا ان تدافع الولايات المتحدة عن نظامها الرأسمالي ، وان تضيق الخناق على الامم الشيوعية لتقضي على هذا المبدأ الهدام حسب عقيدتها . فالقضيـة اذاً حرب عقائدية ، وفي سبيل المبدأ والعقيدة يسترخص المرء كل شيء .

وتقوم روسيا من طرفها بعمل مماثل تقريباً وعلى نطاق أضيق بمد يد المعونه الى الامم التي تدور في فلكها لكي لا تسوء حالها فتغـريهـا الدولارات الاميركية وتنقلب على الشيوعية .

واما الامم التي لم تمد يدها بعد الى هذا الطـــرف او ذاك ، فتوجس خيفة من الانحياز الى احدهما ، وترفض كل مساعدة ، مفضلة العوز وتأخر تنفيذ مشاريعها على النعيم الذي يلوّح به كل من الطرفين . فما حجة هذه الدول المرتابة ؟ ان السبب الاول هو سبب سياسي لان

قبول أية دولة المساعدة من طرف ما معناه انحيازها الى جانب هذا الطرف . واذا لم تفعل تقطع عنها حبل المساعدة المتعلقة به كل آمالها ، وتكون كأنما لم تفعل الا كسب عدو قادر على ايقاع الأذى بها عندما تسنح الفرصة . وأما السبب الآخر فان هذه الدول المحايدة لم تلمس نتيجة ذات قيمة محسوسة جنتها الامم التي قبلت هذه المساعدات ، وترى ايضاً ان وراء المقاصد الظاهرية مقاصد خفية رغم كل التأكيدات من طرف الامم المانحة . ووجهة نظر هذه الامم المرتابة هو الذي سنحاول اظهاره فيما يأتي ، وخاصة ما يتراءى لها من خلال مشروع مارشال .

ما هو هذا المشروع ؟ لقد اعلن سكرتير الدولة الجنرال مارشال لاول مرة في جامعة هارفارد ، وذلك باسم حكومته ، عن مساعدة تقدم للامم الاوربية لآجال طويلة ، ولكل دولة منها تتقدم بطلب لهذه المساعدة . فالولايات المتحدة باعتبارها أقوى دولة بقيت محافظة على قدرتها الانتاجية ، ترى نفسها المسئولة عن قيادة العالم كما صرح بذلك رئيسها السابق ترومن . وفي الواقع ان الانتاج الزراعي للولايات المتحدة بعد الحرب الثانية كان يكفي لتغذية ٥٠ مليون نسمة زيادة عما كان يغذيه عام ١٩٣٩ ، وهذا باستخدام يد عاملة أقل بمقدار ٨ ٪ واما الانتاج الصناعي فانه يفيض كثيراً عن حاجة الاسواق ، ولذلك كان متوسط عدد العاطلين عندها قبل الحرب مقدار تسعة ملايين عاطل ، وكان في عام ١٩٤٥ حوالى ٢٥٠ مؤسسة تنتج وحدها ٦٥ ٪ من مجموع انتاج الولايات المتحدة ، وهي التروستات المسيرة لسياسة الدولة . وكان بالامكان ان يتسع الانتاج ايضاً أكثر فأكثر . لذلك كان لزاماً على الدولة ان تحافظ على مستوى الانتاج الواسع هذا لتسلم من الازمات التي اعتادت ان تنكب بها في الحياة العادية . ويبدو الامر سهلا عليها ما دامت بقية الامم قد طحنتها عجلة الحرب ، ولا تأمل ان تزاحم اميركا في الاسواق العالمية . ولكن في الواقع كان التصدير عسيراً على الولايات المتحدة لعجز الامم غيرها عن الشراء ما دامت اقتصادياتها محطمة . ومن جهة اخرى

كان لخروج روسيا من الحرب بين الامم الظافرة ان جعل مجال الحركات العالمية فسيحاً لتعاكس الرأسمالية الاميركيـــة وتحد من نشاطها . اذاً يجب محاربة الفكرة الشيوعية لتفسح المجال للمنتوجات الاميركية بالاستيلاء على التجارة العالمية .

وكان مشروع مارشال هو الحل الذي يداوي جميع هذه النواحي في آن واحد وهي : محاربة الشيوعية ، والمحافظة على مستوى الانتاج العالي في الولايات المتحدة ، وتأمين الاسواق الخارجية ، وتسهيل دخول رؤوس الاموال الاميركية في كل قطر . وهكذا قررنا ١٢ مارس ١٩٤٧ اعانة الى تركيا واليونان المناوئتين للشيوعية . وقد كان خصص لانكلترا وسواها من الامم مبالغ طائلة .

ولكن كانت اميركا تخشى ان يؤدي ازدهار امم اوربا الصناعية الى مزاحمتها ، ولهذا كان لا بد من فتح اسواق الاستهلاك في البلاد المتخلفة في آسيا وافريقيا واميركا الجنوبية . وهي عقيدة قديمة كما صرح مرة السناتور بفردج عام ١٩٠٠ « ان الفلبين هي لنا والى الابد لان خلف الفلبين توجد السوق الصينية غير المحدودة واننا لن نتخلى عن ... او تلك . » وفي عام ١٩٤٥ أوفد دونالد نلسون بمهمة الى الصين ، صرح بعد عودته ان « خبراء البلدين قد اتفقوا على تأسيس /٦٠٠/ معملا في وسط الصين وجنوبها تستخدم خمسة ملايين من العمال » ، وخصص للصين مساعدة قدرها مليار دولار للقيام بهذا المشروع . وهكذا يمكن اعتبار تصنيع الصين انه اول خطوة في مشروع مارشال . فلكي تشغّل الصين وامثالها صناعتها ستحتاج الى منتجات اميركا ، كما انها ستشتري من من اوربا ايضاً وتشغل معامل اوربا ، وهذه بدورها ستحتاج الى اميركا ، لان الصناعات التي سيكتب لها الازدهار في هذه البلاد لا تكون الا التي تعينها اميركا . وهكذا تحصل الدورة المغلقة : البلاد المتخلفة تحتاج الى اوربا ، واوربا تحتاج الى اميركا ، واميركا تصرف بضائعها على البلاد

المختلفة . انها طريقة محكمة لتبادل المنتجات ولحركة التجارة العالمية تسيطر عليها اميركا . ولكي يدور دولاب التجارة هذا لا بد من ان يكون المال بين ايدي هذه الدول ، ولذلك تقدم لها اميركا مساعداتها لكي تمكنها من شراء السلع اللازمة لها . ويقتضي على الامم التي تقبل المنح ان ترضى بربط نفسها بعجلات اميركا ، وان تتعهد بذلك . وتفرض اميركا الشروط الاقتصادية التي تكون في صالح صناعتها . فمثلا عندما قدمت المساعدة الى فرنسا اشترطت شروطاً ، من جملتها ان تعرض دور السنما لافرنسية نسبة معينة من الافلام الاميركية سنويا ، وان تستورد بضاعات معينة بمبالغ معينة حسب ارادة اميركا . وفي الجدول الآتي الذي قدم لفرنسا في ٣٠ نيسان ١٩٤٨ ، نجد ان على فرنسا ان تبتاع من التبغ الاميركي ما قيمته ١٤٫٣٠٠٫٠٠٠ دولار ، بينما المبلغ المخصص لتنشيط معامل الفولاذ الفرنسية هو ٨٫٨٠٠٫٠٠٠ دولار ، وللمناجم ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار ، وللتجهيزات الكهربائية ١٫١٠٠٫٠٠٠ دولار .

وقد اوضح الجنرال مارشال نفسه ما للتبغ من اهمية في مشروعه حتى خصصت له هذه الحصة الكبيرة إذ قال : « انه مكيف يصفي الذهن وبالتالي يساعد على ازدياد الانتاج في البلاد .. ! » فهذا الجدول وهذا التعليل يكفيان لاظهار حقيقة المشروع . ولكي يجعل المشروع صفة دولية تحقق الاستقرار الاقتصادي ، كان لا بد من مصرف ، وهكذا اسس المصرف الدولي للتعمير والانماء :

« La Banque Internationale a la Reconstruction »

وربط بميثاق دولي وجهاز مكلف بتطبيق هذا الميثاق :

« International Trade Organisation » او « I.T.O. » وتساهم الدول بالاموال اللازمة لتغذية هذا المصرف والمساهمة الاميركية هي بالطبع اكبر حصة . والفوائد تكون لصاحب المال من الفوائد ، وللمستقرض بالانتفاع طبعاً ، ولكن حتى مطلع عام ١٩٤٧ لم يقم هذا البنك باي نشاط سوى الوعد الذي قطع لفرنسا بمبلغ ٢٥٧ مليون دولار ثم نام هذا الوعد .

يتضح من هذه الترتيبات وما قدمناه بايجاز عن مشروع مارشال ان القصد منه ما كان الا خدمة اميركا نفسها كما قال مارشال في جمع من المزارعين بخصوص مشروعه « ان التضحيات التي تقدم والمساوىء التي تنتج عن المشروع لا تكاد تذكر اذا ما قارناها بما كان يمكن ان يحدث بدون هذا المشروع الذي حمى التجارة العالمية والنظام الاجتماعي من الانهيار ، والا لكانت الزراعة الاميركية في وضع مهدد » .

ومن شروط منح المساعدات ، ان الولايات المتحدة الحق في ان تعيد النظر فيها « اذا اصبح استخدام هذه المساعدة غير منسجم مع مصلحة الولايات المتحدة . » وهكذا نرى انه لا يمكن الاطمئنان الى استمرار المساعدة ولا معرفة مقدارها سلفاً ، وهو ما يجعل في يد الولايات المتحدة واسطة دائمة للضغط على الامم المستفيدة من المساعدة .

وقد كتبت جريدة لوموند الفرنسية في ٢٣ حزيران ١٩٤٨ ما يأتي مع انها صحيفة يمينية « ان المحادثات الجارية منذ عدة أسابيع يلوح منها ان تطبيق مشروع مارشال يضع على بساط البحث قضايا تمس السيادة القومية للامم التي تستفيد من المساعدة مساسا خطيراً . فلا يعني الامر مصالح معينة بقدر ما نعرف فيما اذا كان الاقتصاد والاموال الاميركية باسم مساعدة اوربا ستنجح في ان تحتل في هذه المنطقة من العالم مواقع تهدد استقلالها وتزاحم تجارتها وصناعتها .

وقد احتجت الحكومة الفرنسية على طلبات اميركا وعدتها ماسة بسيادتها . وقال الوزير بيدو : « انني استقيل ولا اوقع نصاً كهذا » .

ولكي تدعم اميركا مشروعاتها خصصت ١٥ مليون دولار تنفق في شراء الضمائر وخاصة للصحافة والدعاية ، وتأثر كثيرون بهذه الدعاية . ولكن الامم التي انساقت في التيار بدأت تشعر بأن هذه المساعدات هي خطوط تنصب لتغل الاقتصاد الوطني بالمزاحمة الاميركية . وتركيا التي

يعد موردها من التبغ ذا شأن في اقتصادياتها اصبحت مزاحمة ، حسب شروط المساعدة ، بالتبغ الاميركي ، مما اضطر اتحاد تجار التبغ التركي ان يطيروا برقية للرئيس ترومن ، واخرى للجنرال مارشال طالبين « تدخلها لدى الاوساط الاقتصادية الاميركية ، لأن المزاحمة العنيفة التي يقوم بها هؤلاء قد تؤدي الى افلاس تركيا وتسبب عواقب وخيمة » .

واننا نرى اميركا لا تبدي الكرم في مساعدتنا الا من اجل المشاريع التي حول حدود فلسطين ليستفيد منها اليهود المسيطرون على الولايات المتحدة . ولم تستفد سورية من البنك الدولي ايضاً بمشاريعها الخاصة ، ويضيع الوقت بين اللجان المختلفة التي تحضر لبلادنا لتتمم دراساتها حول المشاريع التي ترد لها المال . اما من اجل مشروع استثمار الاردن ، فان ازينهاور يرسل مراراً جونسون كمبعوث خاص عنه.

وخلاصة الموضوع ان الامة التي لا تعتمد على نفسها في تمويل مشاريعها ولا تخلق الرجال القادرين على القيام بهذه المشاريع هي امة لا يكتب لها الفلاح . والبلاد العربية بمجموعها قادرة على تولي امرها بنفسها ، فيجب ان لا تعتمد مادياً على الاجنبي حتى تضمن صيانة سيادتها من المساومة .

٦ ـ تأمين الانتاج بحسب المصلحة الوطنية :

لهذا ينبغي ان نعرف الحاجة الوطنية الحقيقية في الاشياء المستهلكة بكثرة على الأقل ، سواء أكانت زراعية ام صناعية . وليس عسيراً معرفة ما نحتاجه سنويا مثلا من القمح والرز وحبوب اخرى ضرورية ، او ما نحتاجه من جرارات وسيارات وآلات خياطة وغيرها . واذا عرفنا هذا عرفنا مساحة الاراضي اللازم زراعتها ، وعرفنا كم تحتاج هذه الاراضي من آلات زراعية يجب انتاجها في مصانعنا ، كما حددنا انتاج المعامل الاخرى ، هذا مثال بسيط يبين لنا معنى ما قصدناه في ان الانتاج

يجب ان يكون بحسب المصلحة الوطنية .

وليس حتمياً ان يكون استعمال الآلة اجدى من استخدام اليد العاملة . فالمبادىء الاقتصادية تقول ، انه في الحالة التي تكون فيها اليد العاملة ارخص من استعمال الآلة فمن المصلحة عدم استعمال هذه .

ومثال على ذلك ، ان شخصاً اشترى حصادة في السنة الماضية دفع ثمنها حوالى ٣٤ الف ليرة سورية ، وبالرغم من انتاجها السريع لم يتمكن صاحبها من مضاربة الحصاد بالمنجل ، وبقيت هذه الآلة تكبد صاحبها خسائر بدلاً من أن تدر عليه أرباحاً .

وقد يكون استعمال الآلة أكثر ربحاً ويكون مع هذا عدم استعمالها أجدى من الناحية القومية ، اذا كانت هذه الآلة ستلقي بعدد من العمال على قارعة الطريق .

ومثال ذلك ان شخصاً في حلب جلب آلة لتقطيع الاحجار وكان انتاجها كبيراً وبالتالي تمكن صاحبها ان يبيع احجار البناء بسعر أرخص مما تكلفه هذه الاحجار فيما لو حضرها حجارون عاديون . ولكن نتيجة عمل هذه الآلة ان جعلت مهنة الحجارين تكسد وجلبت البؤس الى اسر كثيرة .

لهذا كان رد الفعل من الحجارين المظاهرات طالبين انصافهم .

قد يتبادر للذهن ان هذا معناه عدم استخدام الآلة الا في حدود ضيقة ، وقد يقال انه يجب اذاً ان لا نستعمل السيارات لانها ضاربت الجمالة في نقل الاثقال ، كما لا يجب استعمال النسيج الآلي لانه ضارب النسيج اليدوي ، وهكذا مما لا حصر له ، وبالتالي ، لا يمكن التصنيع .

لا ، اننا لا نقصد هذا مطلقاً ، فيجب ان لا يؤخذ قولنا على اننا ننصح بعدم استعمال الآلة ، ولكن نتمنى ان تكون المزاحمة دون

ان تسبب ظلماً اجتماعياً ، كأن نستعمل الآلة فيما لا مزاحمة فيه ، وهنالك مجالات واسعة جداً لمن يريد العمل بها . وكذلك يمكن ادخال الآلة في الانتاج رويداً رويداً في النواحي التي تغل يد العمال على نطاق واسع بما تنشأ عنه ازمات اقتصادية .

وقد عمدت بلدية حلب مثلا الى الغاء الطنابر واستبدالها بسيارات نقل لقاء تعويض عادل ، كما الغت العربات على مراحل وجعلت المهمة في النقل داخل المدينة على عاتق التكس . وهكذا حلت الآلة محل اليد العاملة دون نكبات .

ولا يقوم العمال في بلادنا فقط لمقاومة الآلة بل ان ادخال النول الآلي (جاكار) سبب اضطرابات عمالية واسعة وتعديات على المعامل الالية . كما ان الغاء الناقلات المائية التي تسير بالجر من على الشاطىء بوساطة الحيوانات في نهر السين وابدالها بالناقلات البخارية سبب مظاهرات على نطاق واسع في باريس هددت مركز الحكومة ، وكان ذلك قبل الحرب الماضية بعدة سنين فقط . فهل نستغرب رد فعل يظهر من عمالنا وليست بلادنا صناعية ، بينما فرنسا بلد صناعي منذ عهد بعيد ، وتدخل الآلة في كل نواحي الحياة عندهم ، والحادثة التي ذكرتها كانت حوالى عام ١٩٣٦ ، على ما اعتقد .

والخلاصة ، ان التصنيع يجب ان يكون بادخال الآلة في الصناعات او الانتاج اللازم على مقياس لا يسبب ظلماً اجتماعياً اي لا يسبب تسريح عمال وتركهم عرضة للعوز ، وان كان لا بد من ذلك فيجب ان نجد لهم عملا آخر يستوعبهم في انتاج آخر ضروري . وفي هذه الحالة يكون لمدارس التكوين المهني التي اشرنا اليها آنفاً وظيفة هامة في توجيه العمال الى مهن جديدة بأيسر الاسباب .

ولا بد في بادىء الامر من استيراد الآلات اللازمة للانتاج من

الخارج اذا تعذر صنعها ، على ان يسعى لانتاجها محلياً فيما بعد .

ولكن صنع الآلات يحتاج الى الصناعة الثقيلة ، وهذه تتطلب خبرة طويلة وتجهيزات قوية لا يمكن ان نصل اليها قبل ان نمر بعهد الصناعة الخفيفة كما قلنا فيما سبق . فاذا وجب ان يكون الانتاج حسب المصلحة الوطنية كما قررنا ، فان اول ما تقضي به المصلحة هو انشاء الصناعة الثقيلة ولكن مع الاسف سيكون هذا متعذراً بادىء ذي بدء . ولهذا يجب ان نطوي المراحل باقصر ما يمكن من الزمن لكي ننشىء في اقرب وقت الافران العالية ونستخرج الفولاذ والفونت والمعادن الاخرى ، ونغذي بها معاملنا التي تصنع لنا الجرارات والسيارات والطائرات والقاطرات والمخارط وآلات الانتاج والمغازل والمناسج والمدافع والدبابات والمصفحات وغيرها . وعندها يمكن ان نقول اننا صنعنا بلادنا حيث نمتلك عندها الآلات التي تصنع الآلات وحيث ادخلنا الآلة في النقل والزراعة والدفاع ، وفي كل مرافق الحياة واكتفينا بانتاجنا عن باقي الامم . مصدرنا الى غيرنا عند اللزوم من هذا الانتاج وساهمنا في بناء المدنية ونعمنا بما تبدعه افكارنا فلا نكون عالة على غيرنا ، وقيمة الانسان بما ينتجه دماغه ويده .

٧ : توزيع الانتاج بحسب الحاجة اليه :

ان انتظام التوزيع هو الميزان الحساس في تنمية اقتصاديات البلاد ، وسوء التوزيع يسبب أزمات اقتصادية خطيرة ، اننا لا نشكو في بلادنا العربية من قلة الانتاج بقدر ما نشكو من سوء التوزيع . فمناطق تنتج ثروة كبيرة ومع هذا لا تنعم بالمبادلة لان جميع السلع الضرورية لا تصل اليها ، كما ان الحكومات العربية لا تعير التوزيع أهمية ولا تلتفت اليه ، ولعل سبب هذا ما يتطلبه حسن التوزيع من نفقات كبيرة.

وأمران هامان هما أساس انتظام التوزيع : معرفة الحاجة ، وتأمين شبكة الطرقات اللازمة .

أما تقدير الحاجة فان الاستهلاك يحدده . وأما شبكة الطرقات فيجب أن تكون الشرايين التي تضمن وصول المستهلكات الى المستهلكين ، وسعة هذه الشبكة يجب أن تقدر بحسب تنقل المواد الضرورية فلا يجب عمل طرق واسعة في منطقة عزلاء ، كما لا يجب تضييق الطريق في منطقة تزدحم فيها وسائل النقل ، وليست هنالك قاعدة ثابتة لتحديد عرض الطريق او مكانها ايضاً . فمثلاً عندما كانت الجزيرة السورية منذ عهد قريب غير آهلة ولا مستثمرة لم يكن من الضروري فتح طرقات ذات شأن فيها ، ولكن عندما أصبحت أكبر مورد زراعي لسوريا فمن الخطأ تركها حتى الآن بدون طرقات معبدة تنقل هذه الثروة الهائلة الى المراكز اللازمة لاستهلاكها او لتصديرها . وليست الطرقات المخصصة للسيارات فقط هي التي أصبحت ضرورية في الجزيرة ، بل لا بد من خط حديدي عريض يربطها بحلب وبالمرفأ السوري اللاذقية ، ودراسة مدير السكك الحديدية المهندس محمد العالم تبين لنا بوضوح اهمية هذا الخط الحديدي في اقتصاد البلاد ، واذا اردنا احياء منطقة ما ، فلنفتح فيها طريقاً . ولو ان الطرقات اللازمة مفتوحة الآن في الجزيرة لكانت مساحة الارض المزروعة تزيد على ضعف ما هي عليه الآن .

فالتصنيع يستلزم تزويد المصانع بالمواد الاولية ونقل الانتاج الى المحلات التي تستهلك فيها ، وبدون هذا لا يتم التصنيع وتتعطل فعاليته .

وانشاء الطرقات التي تربط ما بين الدول العربية على جانب عظيم من الأهمية ، ولا تقل أهميتها عن الطرقات الداخلية لكل دولة ، ذلك لان البلاد العربية سيكمل بعضها بعضاً في التعاون على التصنيع . فلن يكون طبعاً في كل من سورية والعراق ومصر ولبنان وشرق الاردن معمل للسيارات مثلاً ، بل ان معملاً واحداً قد يكفي لسد حاجة الجميع . فلئن كان هذا المعمل في لبنان ، فيكون في سورية معمل للزجاج ، وفي مصر معمل للاسلحة ، وهكذا معامل مختلفة للانتاج المختلف لانواع السلع والآلات ، وعندها ستكون حركة مبادلة واسعة بين الدول العربية لتوزيع

المحصولات وحركة التجارة بينها . فالطرق والسكك الحديدية والمطارات والمرافىء ووسائل المخاطبة السلكية واللاسلكية وغيرها كلها من مستلزمات التوزيع وتنشيط التصنيع والاقتصاد الوطني للجميع .

كما يجب ان تتصل طرقاتنا وسككنا الحديدية بطرقات الدول المجاورة وسككها الحديدية .

وقديماً كان بين فارس والعراق وسورية ثلاث طرق تجارية هامة . الاولى شمالية وتمر من فارس وتركستان الى الموصل فحلب فمرفأ اسكندرون ، والثانية متوسطة وتمر من بغداد الى حمص فمرفأ طرابلس ، والثالثة جنوبية وتمر من بغداد الى حيفا .

وما زالت هذه الطرق التاريخية الثلاث ذات أهمية مع تعديل بسيط في اتجاهاتها عدا الجنوبية منها التي أصبحت تنتهي في شرق الاردن .

وكانت جميع تجارة آسيا تمر عن هذه الطرق . ويجب ان نعيد انشاءها او بعضها وربطها بسكك حديدية تضمن لنا حركة تجارية واسعة وتحيي مرافئنا .

كما كان بين تركيا والعراق خط يتجه من الشمال الى الجنوب يحمل خيرات الاناضول وتركستان الى الموصل وبغداد والبصرة فالخليج الفارسي وبالعكس . وخط آخر من تركيا عن طريق سورية وفلسطين الى مصر . وخط متوسط يبدأ من تركيا ويمر بسورية وشرق الاردن والحجاز .

ولم تعد لهذه الطرق الاهمية التي كانت لها سابقاً . وما قصدنا أن نرسم مخططاً لشبكة الطرقات اللازم انشاؤها بين البلاد العربية ، ولكن كل ما نقصده هو الاشارة الى اهمية هذه الطرق ، وانه من الضروري ان يشتمل عليها برنامج التصنيع ، لانها متممة لازدهار التصنيع وعامل هام في احياء الصناعة والزراعة والتجارة .

الفصل السابع

الخاتمة

لما وضعت روسيا منهاج السنوات الخمس الثالث ، طلبت الحكومة من الهيئات السياسية والعلمية ان تشارك في وضعه كل المشاركة. فقد بدىء بتهيئة المنهاج منذ خريف عام ١٩٣٦ حسب ورود الاحصاءات الفنية والمعلومات التي جمعت عن امكانيات الانتاج بين عام ١٩٣٨ و ١٩٤٢ . وفي نهاية نيسان ١٩٣٧ امرت الحكومة جميع المفوضيات والجمهوريات ان تهيء مناهجها الخماسية لتقديمها في اول تموز . ونشرت الصحف تقارير عن هيئة المناهج في مختلف المناطق والصناعات، وكانت هذه المناهج التي وضعت في مايس وحزيران موقتة ، وهي لا تدل الا على الاتجاه العام ، ثم بدىء بوضع المنهاج العام ، ولم ينجز الا في اوائل عام ١٩٣٨ ، ثم صدق في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي عام ١٩٣٩ .

فقد استغرق تحضير البرنامج اذاً مدة ثلاث سنوات . ثم ان اكاديمية العلوم قامت بدور المشير والمراقب فيما يتعلق بوضع كل من المناهج ، وتهيئة المنهاج ادت الى حشد عام لجميع الهيئات العلمية في البلاد. ففي سبيل تهيئة المنهاج الثاني مثلا ، نظمت لجنة المنهاج اربعة وعشرين مؤتمراً علمياً لبحث المسائل الهامة ، كما جمعت المفوضيات والجمهوريات والولايات عشرات من المؤتمرات المماثلة لبحث القضايا الصناعية والمحلية ، وبهذه الصورة « اتيح لمئات من معاهد البحث العلمي ولألوف من العلماء ان يناقشوا مشاكل المنهاج الثاني . »

ثم ان الجمهور السوفييتي شارك في وضع المنهاج الخماسي اذ فتحت الصحف صدرها للاقتراحات والمناقشات بشأن المنهاج السابق في شهور

مايس وحزيران وتموز عام ١٩٣٧ ، وكذلك في الاسابيع التي سبقت عقد المؤتمر الثامن عشر حصلت مناقشات عامة بشأن مقترحات مولوتوف بصدد هذا المنهاج ، وقد جمعت لجنة المنهاج هذه المقترحات التي نشرت في اكثر من ٦٠٠ صفحة ، وكانت اكثرها صادرة عن اخصائيين وخبراء ، على ان مقترحات الرجل العادي كانت تهم من حيث معرفة شعور الرأي العام اكثر منها من حيث التهيئة الفنية للمنهاج .

وكذلك حينما وضع منهاج السنوات الخمس الافرنسي ، فقد عقدت اللجان التي كان يبلغ عدد افرادها اكثر من الف شخص ، مائة واثنتين وستين جلسة عامة ، وثلاثمئة واحدى وتسعين جلسة مختلفة وذلك في غضون ستة اشهر ، اتاحت وضع التوصيات اللازمة لكل فرع من فروع النشاط للجان المختصة .

وقد جمعت هذه التوصيات ونسقت فتألفت منها وثيقة واحدة هي المنهاج المقدم لمجلس المنهاج .

فهمه هنا يجب ان نبرأ

حلب في ١٩٥٥/١٠/٢١

المهندس

خير الدين حقي

عميد كلية الهندسة في حلب

(الجامعة السورية)

تصويبات

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٥	١	اميركا اغنى كل تلك	اميركا فاغنى كل هذا تلك
١٨	١٧	Leleseepe	Delesseps
١٩	١٠	المشتركون	المشتركون فيها
٢٦	١١	اعظم اي	اعظم من اي
٢٧	٢	وجمت	وجمعت
٢٩	١١	كلل	كان
٣١	٢٠	قوة	قسوة
٣٥	٨	ووقعت	ووقعت
٤٠	٢٢	مثالية	مثالبه
٤٩	٥	وتتركهم وتطرد ابناءنا	وتتشردهم وتطرد ابناءنا وتتشردهم وتتركهم
٦٣	٤	الدئنة	الدائنة
٦٤	٤	لتحقيق	ليتحقق
٦٩	٣	لحاجتها	لحاجتنا
٦٩	٢٠	حسن نية	« بحسن نية »
٧٤	١١	لتعميم	لتتميم
٧٥	٢٠	متجر اجنبي فيها	متجر اجنبي في سورية فقط
٧٧	١٠	ينطي	يغطي
٧٩	١٦	٨ و٠	٨ ٪
٨٠	٢	العالمية	العمالية
٨١	١	المختلفة	المتخلفة
٨٦	٨	العالمية	العالية
٨٦	١٣	مصدرنا	وصدّرنا

وهنالك اخطاء بسيطة لا تخفى على القارىء

Library of

Princeton University.

Princeton University Library
32101 072540600
(NEC)
HC498
.9
.I53
H377
1955